مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

الجلسة **٥٥٢٩**

الأربعاء، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيدة باكويانيس .... (اليونان)

الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد تيانا
	بيرو	السيد غارسيا بيلوندي
	جمهورية تنزانيا المتحدة	السيدة ميغيرو
	الدانمرك	السيد مولر
	سلوفاكيا	السيد كوبيتس
	الصين	السيد لي زياونجنغ
	غانا	نانا إفاه – أبنتنغ
	فرنسا	السيد دوس – بلازي
	قطر	الشيخ آل ثاني
	الكونغو	السيد إيكوبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هاولز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ولكوت ساندرز
	اليابان	السيد أوشيما

جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليونان لدى الأمم المتحدة (S/2006/719)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

06-52871 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ٠٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليونان لدى الأمم المتحدة (S/2006/719)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): وفقا لما تم الاتفاق عليه في المشاورات السابقة، يسعد مجلس الأمن أن يدعو معالي السيد ميهاي - رازفان أونغوريانو، وزير خارجية رومانيا، للاشتراك في هذه الجلسة وفقا للمادة ٣٧ من نظامه الداخلي المؤقت.

وفقا لما تم الاتفاق عليه في المشاورات السابقة، يسعد مجلس الأمن أن يدعو ممثلي المنظمات الإقليمية التالية أسماؤهم إلى الاشتراك في هذه الجلسة وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس: السيد إيركي توميوجا، ممثلا لرئاسة الاتحاد الأوروبي؛ والسيد خوسي ميغيل إنسولزا، الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية؛ والسيد لاورو ل باخا؛ رئيس لجنة نيويورك لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، والسيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية؛ والسيد كارل دي غوشت، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ والسيد فلاديمير روشايلو، رئيس اللجنة التنفيذية لكومنولث الدول المستقلة؛ والسيد أكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي؛ والسيد جاب دي هوب شيفر، الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي؛ والسيد نيكولاي بورديوزها، الأمين العام لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي؛ والسيد تيري ديفيز، الأمين العام لمجلس أوروبا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2006/590، التي تتضمن نص تقرير الأمين العام المعنون ”شراكة أمنية إقليمية عالمية: التحديات والفرص“.

أود أيضا أن أسترعي انتباه المجلس إلى الوثيقة S/2006/719، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليونان لدى الأمم المتحدة، يحيل فيها ورقة معلومات أساسية بشأن البند قيد النظر.

أود أن أرحب في هذه الجلسة بحضور الأمين العام كوفي عنان.

واسمحوا لي أن أبدأ هذه المناقشة بالمقدمة التالية بصفتي وزيرة خارجية اليونان.

بادئ ذي بدء، أود الإعراب عن امتناني للأمين العام على حضوره اليوم هنا. ونحن نقدر كثيرا جهوده الحثيثة لإيلاء أهمية متزايدة لمسألة العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والتعاون بينها في صون السلم والأمن. ونشاطره تماما رؤيته التي أعلن عنها بشأن إيجاد آلية إقليمية وعالمية متضافرة للسلم والأمن، تُثبت في نظرنا، أنها ضرورية في التصدي بفعالية للتهديدات والتحديات الأمنية المقبلة. ونحث بشدة الأمين العام المقبل على مواصلة تلك الجهود، وزيادة تعزيز تلك الشراكة.

وأود، كذلك، الإعراب عن تقديري لممثلي المنظمات الإقليمية على حضورهم هنا اليوم، لمشاطرتنا آراءهم وخبراتهم بشأن هذا الموضوع الهام للغاية.

إن هـذه المناقـشة تتـيح فرصـة مواتيـة لتبـادل الآراء بـشأن التطـورات المستجدة مؤخرا فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٦٣١ (٢٠٠٥)، المتخـذ في العـام الماضـي تحـت رئاسـة رومانيا للمجلس. لكن الأهم من ذلك، هو أن هذه الجلسة يمكن أن تحفز مناقشة هامة بشأن رؤية لوضع آلية أمنية إقليمية عالمية. ويحدد تقرير الأمين العام استجابة للقرار ١٦٣١ (٢٠٠٥) التحديات والفرص الكفيلة بزيادة فعالية العلاقة بين المنظمات الإقليمية، ويمهد السبيل لإنشاء آلية من هذا القبيل، من شأنها تمكين المجتمع العالمي من مواجهة التهديدات والتحديات المقبلة بشكل أكثر اتساقا وتنسيقا. ومن جانبنا، نود إثارة ثلاث مسائل تتصل بنتائج التقرير وتوصياته.

أولا، سلمنا، في مناقشات سابقة لمجلس الأمن، على ضـوء طبيعـة التهديـدات الأمنيـة الجديـدة، بـضرورة تعزيـز مشاركة المنظمات الدولية في منع نشوب الصراعات وإدارتها، بالتنسيق مع المجلس. وإننا نؤيد ذلك الموقف تأييدا كاملا. ونرى أن اضطلاع الوكالات الإقليمية بدور أكبر في مجال السلم والأمن، لن يخفف العبء عن مجلس الأمن في هذا الميدان فحسب، بل سيعزز أيضا مشروعية المجلس من خلال كفالة مساهمة أكثر توازنا في قراراته ومداولاته من مختلف المناطق ذات الخلفيات الثقافية والدينية والتاريخية المختلفة.

ثانيا، حدث العديد من التطورات الهامة في هذا الصدد، لا سيما من خلال عقد الأمين العام لستة اجتماعات رفيعة المستوى، تميزت بحضور من مستوى رفيع وجدول أعمال موضوعي. وحددت الاجتماعات مجموعة هامة من طرائق التعاون في مجال منع نشوب الصراعات والمبادئ التوجيهية في مجال بناء السلام. ومن المهم اليوم ضمان تنفيذ تلك المبادئ بفعالية أكثر، من خلال التنسيق الوثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

وقد عقد مجلس الأمن، من جانبه، اجتماعاته الخاصة مع المنظمات الإقليمية، وأنشأ علاقة قوية مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مع التركيز على تحديات السلم والأمن، مثل منع نشوب الصراعات وإدارتها، وبناء السلام، ومكافحة الإرهاب.

ومع ذلك، على الرغم من تلك التطورات، هناك تحديات عديدة ما زال يتعين التصدي لها، لجعل هذه العلاقة موضوعية وعملية بصورة أكبر. وعلى الرغم من أن الفصل الثامن من الميثاق يشير إلى الوكالات والترتيبات الإقليمية، ويبين العلاقة الوظيفية مع مجلس الأمن – المادتان ٥٢ و ٥٣ –، فإنه لا يشير بتاتا إلى علاقتها البنيوية مع مجلس الأمن. إننا نؤمن بأنه آن أوان الزيادة في توضيح عدد من المسائل التي ستيسر تشكيل رؤية الآلية العالمية الإقليمية للسلم والأمن، التي وافق عليها مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية على السواء.

وينبغـي لنـا تحديـد الوكـالات الإقليميـة ودون الإقليمية، وتوضيح المعايير التي يتم على أساسها تمييز تلك الوكالات، بغرض تطبيق الفصل الثامن من الميثاق، عن غيرها من المنظمات الدولية الأخرى. ومن شأن هذا التوضيح إعطاء معنى حقيقي للآلية العالمية الإقليمية المتوخاة، ورد مزيد من السلطة إلى مجلس الأمن، وزيادة الاعتماد على الوظائف التنفيذية الموكلة بشكل مؤسسي إلى الوكالات الإقليمية المخلصة بموجب الفصل الثامن من الميثاق.

وقد اعترف الأمين العام بأهمية هذه المسألة في تقريره (S/2006/590) الذي أعد استجابة للقرار ١٦٣١ (٢٠٠٥)، الذي يؤكد ضرورة إيضاح كل من عضوية وولاية المنظمات الإقليمية وغير الإقليمية، وذلك لجعل التنسيق أكثر فعالية وضمان مزيد من الوضوح في الجهد الجماعي. ونؤيد توصياته فيما يتعلق بهذه المسألة. واقترحنا في ورقتنا المفاهيمية

بهـذا الـصدد بعـض العناصـر الأساسـية الـتي يـتعين تطبيقهـا لإمكـان تحديـد المنظمـات الإقليميـة وغيرهـا مـن المنظمـات. كما نؤيد جميع التوصيات الأخرى الواردة في هذا التقرير.

وفي الختام، أود أن أعرب عـن تأييدنا الكامل لجميع الجهود الرامية إلى بناء قدرة المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمـات. وإذا أرادت الأمـم المتحدة والدول الأعضاء حقا تكـوين شـراكات فعالـة، فينبغـي لهـا العمـل علـى تعزيـز بنـاء قدرات هذه المنظمات من خلال تقديم المساعدات الإنسانية والتقنيـة والماليـة. وفي هـذا الـصدد، سـوف يركـز الاجتمـاع الرفيع المستوى السابع الذي سينعقد فور انتهاء هـذه الجلسة، والذي دعيت إليه بصفتي رئيسة للمجلس لكي أقدم تقريـرا عـن استنتاجاته وقراراتـه، علـى تنفيـذ عمليـة العـشر سـنوات للبنـاء المتواصـل لقـدرات المنظمـات الأفريقيـة الإقليميـة ودون الإقليميـة. ونتطلـع إلى التقريـر الـذي يقدمـه الأمـين العـام عـن إسهامات الأمـم المتحـدة في هـذا الـشأن، وفقـا لإعـلان مؤتمر القمة العالمي.

أستأنف الآن مهامي كرئيسة لمجلس الأمن.

وأدعـو الأمـين العـام، صـاحب الـسعادة الـسيد كـوفي عنان، للإدلاء ببيان.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): أعرب عن تقـديري لوفد اليونان، ولكم بصفة خاصة يا سيدتي وزيرة الخارجية، لعقــدكم هــذه الجلــسة عــن التعــاون بــين الأمــم المتحــدة والمنظمات الإقليمية. ويدل اجتماع مجلس الأمن مرتين بـشأن هذه المسألة في خلال سنتين على الأهمية الـتي تعلقونهـا عليهـا وأنتم مصيبون في ذلك.

في تـشرين الأول/أكتـوبر الماضـي، أعـرب المجلـس في قــراره الأول بهــذا الــشأن، القــرار ١٦٣١ (٢٠٠٥)، عــن تصميمه على تعزيز هـذا التعـاون، وطلـب إليّ أن أقـدم تقريـرا عن التحديات الماثلة والفرص المتاحة في هذا المجال. وتقريـري الآن معـروض علـيكم في الوثيقـة S/2006/590، ومـن دواعـي سروري أن تتـاح لي هـذه الفرصـة لاستكماله ببعض خـواطر إضافية.

لقد انقضى الآن ١٤ عاما على توجيه المجلس الـدعوة إلى سلفي لتقديم بعض توصيات ترمـي لتعزيـز الأمـم المتحـدة في مجـال الـسلام والأمـن الـدوليين، بمـا في ذلـك تعاوننـا مـع المنظمات الإقليمية في إطار الفـصل الثـامن مـن الميثـاق. ومنـذ ذلك الحين، عقد سَلَفي كما عقدت ستة اجتماعـات رفيعـة المستوى مع رؤساء المنظمات الشريكة. ومن المقرر كمـا سمـع المجلس من الرئيسة، أن يُعقد اجتماع سابع بعد قليل.

وتساعد هذه الاجتماعـات علـى إيجـاد محفـل مـشترك وجـدول أعمـال للتعـاون. والـشراكة اليـوم أقـوى ممـا كانـت عليه في أوائل التسعينات؛ وكثير من الشركاء على الـصعيدين الإقليمي ودون الإقليمـي أنفسهم أقـوى ممـا كـانوا، والتفاعـل بيننـا أكثـر كثافـة وموضـوعية وجـدوى. ويـشمل التعـاون السياسي والتنفيذي بيننا في هذا العام وحده ما يلـي: التعـاون مــع عمليــة الاتحــاد الأفريقــي لحفــظ الــسلام في الــسودان، والتعــاون مــع الاتحــاد الأوروبي دعمــا لعمليــة الــسلام في جمهوريــة الكونغــو الديمقراطيــة، وشــراكات مــستمرة مــع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان وكوسوفو، ومنظمـة الـدول الأمريكيـة لدعم العملية الانتخابية في هايتي.

ونحـن نجـري أيـضا مـشاورات منتظمـة مـع منظمـة المؤتمر الإسـلامي وجامعـة الـدول العربيـة فيمـا يتعلـق بتـسوية الـصراعات في الـشرق الأوسـط وآسـيا وأفريقيـا. وتـشمل وسـاطتنا وجهودنـا الأخـرى شـراكات مـع الهيئـة الحكوميـة الدوليـة المعنيـة بالتنميـة في الـصومال والـسودان، ورابطـة أمـم جنـوب شـرق آسـيا في كمبوديـا وميانمـار وتيمـور - ليـشتي، ومـع المنظمـة الدوليـة للبلـدان الناطقـة بالفرنـسية في جمهوريـة

أفريقيا الوسطى، ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية في غينيا - بيساو.

وليست هذه سوى عينة من السياسات والأنشطة التنفيذية الجاري الاضطلاع بها على نطاق واسع. وتمتد هذه الخبرات المتنوعة إلى منع نشوب الصراعات وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام، وهي تحقق نتائج على أرض الواقع فضلا عن توفيرها دروسا للمستقبل.

ولدينا اليوم إدراك أفضل لمواطن قوة كل منا ومزاياه. ويحسّن اشتراك الجهات الفاعلة الإقليمية على الصعيد السياسي معرفتنا بحالات محددة. كما أن قدراتها العسكرية وقدراتها في مجال حفظ السلام تجعل في الإمكان الاستجابة على نحو أسرع في بداية الأزمات وفي اللحظات الحاسمة. كما ثبت أن مواردها محورية لبناء السلام بعد انتهاء الصراعات. ويتضمن تقريري مقترحات محددة للإضافة إلى هذا الإلمام المتزايد لدى كل منا بمواطن القوة في الآخرين.

ومع أننا قد عززنا قدراتنا كثيرا على مر السنين، من الضروري أن نفعل المزيد. وبرنامج السنوات العشر لبناء قدرات الاتحاد الإفريقي يحرز تقدما، وذلك بصفة خاصة لأنه يجمع بطريقة واضحة الهدف إلى حد كبير جميع الجهات الفاعلة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، سواء من داخل المنطقة أو خارجها. وانطلاقا من هذا النموذج، يعرض تقريري عددا من التوصيات الملموسة لمواصلة هذه العملية وتعزيز غيرها من جهود بناء القدرات.

وننسى أحيانا السرعة التي يتطور بها عالمنا. فمنذ فترة ليست بالبعيدة، كانت فكرة وجود عدد يتجاوز ٩٠ ٠٠٠ فرد من أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة في الميدان، أو وجود قوة احتياطية أفريقية، أو بعثة للشرطة الأوروبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية شيئا لا يخطر على البال. ولكنها حقائق واقعة اليوم.

وبالمثل، أصبح اتساع نطاق مشاركتنا في جهود الوساطة، والوعي المتزايد بهشاشة حالات ما بعد انتهاء الصراعات، وزيادة التشديد على الوقاية، أيضا من بين السمات الرئيسية لأعمالنا. والواقع أن الطلب على حفظ السلام وهذه الخدمات الأخرى سوف يستمر في النمو في العقد المقبل، ويجب أن نكون على أهبة الاستعداد لذلك.

ومعنى هذا أن الوقت قد حان للارتقاء بالشراكة الإقليمية والعالمية إلى مستوى جديد من الوضوح والعملية والجدية. فالفصل الثامن موجود لأسباب لا تقل صحتها اليوم عما كانت منذ ٦١ عاما. ويوفر التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية إطارا لعمل ذلك بالقدر اللازم من المرونة والمساءلة والمشروعية. ومن ثم أعرب عن ترحيبي بالانخراط العميق من جانب المنظمات الإقليمية في جهود الأمم المتحدة تحقيقا للسلام والأمن، وأحثنا جميعا على مواصلة التفكير في طرق جديدة، طرق جديدة للتعاون فيما بيننا ولإيجاد آلية عالمية للأمن الجماعي تحمي الناس وترسي القواعد لإقرار سلام دائم.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، أود أن أذكّر جميع المتكلمين بالاقتصار في بياناتهم على خمس دقائق على الأكثر تمكينا للمجلس من سرعة الاضطلاع بأعماله. وأرجو من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتكرم بتعميم النص المكتوب والإدلاء بموجز له عند الإدلاء ببياناتها في القاعة. أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في قطر.

الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني (قطر): معالي السيدة دورا، وزيرة خارجية اليونان الصديقة، يطيب لي في البداية أن أعرب لكم، سيدتي، عن تقديرنا للأداء الرائع لبلدكم

الصديق اليونان من خلال عضويته غير الدائمة في مجلس الأمن والعمل البناء الذي ينهض به في تحقيق المقاصد والغايات الهادفة إلى حفظ السلم والأمن الدوليين.

وأقدم الشكر كذلك إلى معالي الأمين العام، السيد كوفي عنان، على الجهود الكبيرة التي يقوم بها في إطار تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى، بما يتوافق مع تحقيق هدف صون الأمن والسلم المستديمين.

لقد تعلمنا من أجدادكم الإغريق معنى كلمة الديمقراطية - حكم الشعب - تلك الكلمة التي تحمل في طياتها مضامين هادفة إلى النهوض بالبشرية. وليس غريبا أن نرى اليوم تجلي رغبتكم في تطوير شراكة أكثر فعالية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بهدف تحقيق الديمقراطية في الشؤون الدولية.

فنحن، شعوب الأمم المتحدة، أكدنا في ميثاقنا الذي ارتضيناه مرجعا نهائيا لنا على رغبتنا في تحقيق السلم والأمن. واقتناعا منا بأهمية تنسيق العمل في هذه المنظومة الدولية الكبيرة، أنشأنا تحالفات إقليمية ودون إقليمية وتنظيمات سياسية دولية أوسع ترتكز على توافق في الأطروحات السياسية والاقتصادية من أجل تعزيز أسس تحقيق السلم والأمن المستديمين.

وهذا يمثل أمرا طبيعيا في عالم متنوع تزداد فيه التوترات. فتمتين النهج الجماعي في معالجة شؤون الأمن بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يساعد على إشاعة الأمن والسلم، خاصة في ضوء الدور الريادي الذي يمكن أن تؤديه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال صنع السلام لكونها أقدر على تقييم الأسلوب الأفضل للتعامل مع الصراعات في منطقتنا. وهو الأمر الذي دفع الأمم المتحدة إلى إيلاء اهتمام أكبر لتعزيز علاقة الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والنظر في بلورة رؤية مشتركة لهيكل عالمي تتكامل فيه القدرات، على أساس المزايا النسبية وعلى أساس تقسيم واضح للعمل.

إن العمل الذي تقوم به المنظمات الإقليمية يجب أن يرتقي إلى المرتبة التي يستحقها من الاهتمام في الأمم المتحدة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن الدور الذي تقوم به المنظمة الإقليمية يفترض فيه أن يشكل حلقة الوصل الأقوى بين المستوى الوطني والمستوى الدولي في سياق العمل الجماعي نحو التوصل إلى مفاهيم محددة يمكن لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة العمل وفقها. علما بان مقدار التفاعل بين الأمم المتحدة ومنظمة إقليمية بعينها من شأنه أن يعزز الدور الذي تقوم به تلك المنظمة في إطارها الإقليمي، والعكس صحيح، مع التسليم بأن أسس رفاهية الإنسان قد تتشابه في مبادئها غير أنها تتطلب في الوقت نفسه نهجا مختلفا في التعاطي مع كل وضع حسب خصوصيته.

ولا شك أن التعاون والشراكة التي بدأت تتبلور صورتها بين الأمم المتحدة، وتحديدا مجلس الأمن، والاتحاد الأفريقي خير دليل على الإمكانيات الكبيرة التي يبرزها هذا النوع من التعاون والفائدة الكبيرة التي يمكن جنيها من صون السلم والأمن المستديمين. ونعتقد أن الزيارة التاريخية التي قام بها مؤخرا وفد مجلس الأمن إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي تشكل زخما جديدا لأشكال التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

غير أنه ما زالت هناك تشوهات كبيرة غالبا ما تكون كامنة خلف أسباب سياسية تخلق ازدواجية في المعايير عند التعاطي مع مختلف قضايا الصراع والمنظمات الإقليمية التي يمكن أن تقوم بدور بناء في ذلك الصراع، الأمر الذي يخلق نوعا من الخلل في علاقات التكامل بين الأمن

الجماعي العالمي والأمن الجماعي الإقليمي. وما الوضع غير المستقر الذي تعيشه منطقتنا العربية إلا دليل على ذلك الخلل الذي هو بحاجة إلى معالجة عاجلة.

إننا نرى أن أمام الأمم المتحدة أمامها مجالا أكبر وهدفا أسمى في تحقيق شراكة تراعي المساواة في التعبير عن شواغل وهموم مختلف المنظمات الإقليمية بشكل منصف، وبما يحقق الهدف الأسمى من تلك الشراكة.

وفي الختام، نود أن نؤكد لكم تأييدنا لمشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمد في ختام الجلسة وتمنياتنا بالتوفيق للاجتماع الرفيع المستوى السابع بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، المقرر أن يبدأ أعماله في فترة لاحقة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد لي جاوشن، وزير خارجية الصين.

السيد لي جاوشن (الصين) (تكلم بالصينية): سيدتي الرئيسة، يسرني للغاية أن أشاهدكم ترأسون جلسة اليوم، وأود أن أهنئ اليونان بالعمل المتميز الذي أنجزته خلال توليها رئاسة مجلس الأمن.

إن الأمم المتحدة تمثل أساس آلية الأمن الجماعي الدولي، ويتحمل مجلس الأمن المسؤولية الأولية عن صون السلام والأمن الدوليين. وفي وقت تترابط فيه بشكل متزايد المصالح الأمنية للبلدان في مواجهة تهديدات أمنية دولية متزايدة، تؤيد الصين تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات غير الحكومية الأخرى بغية ضمان السلام والأمن العالميين.

وقد قدم الأمين العام كوفي عنان مؤخرا تقريره عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. والصين تؤيد من حيث المبدأ التحليلات والاقتراحات الواردة في التقرير، وتؤيد إنشاء شراكة عالمية فعالة. وفي ذلك الصدد، أود أن أوضح ثلاث نقاط.

أولا، من الأهمية بمكان لكل الهيئات المعنية أن تستكمل كل واحدة منها جهود الأخرى وأن تعزز التعاون بينها. وترحب الصين بالإسهام الذي تقدمه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن في مناطقها فضلا عن إسهامها في صون السلام والأمن العالميين، بالانطلاق الكامل من تجاربها ومزاياها في التصدي للمسائل في مناطقها تمشيا مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

ونحن نؤيد إرساء المبادئ الأساسية الكامنة وراء هذه الشراكة، التي ينبغي أن تكفل اضطلاع الأمم المتحدة بدور رائد. وينبغي للأطراف الفعالة المشاركة أن تستخدم استخداما كاملا، في جهودها للتعاون، أوجه قوتها النسبية، وأن يكمّل كل طرف جهود الآخر بدلا من أن يكررها، وأن تتعاضد الأطراف بدلا من أن ينافس كل منها الآخر.

وينبغي أن تقدم المنظمات الإقليمية، وفقا لأحكام الميثاق، تقارير حسنة التوقيت وشاملة لمجلس الأمن عن التقدم المحرز في الأنشطة ذات الصلة التي اضطلعت بها هذه المنظمات.

ثانيا، من الأهمية بمكان تعزيز التعاون المثمر. فعلى الأمم المتحدة أن تتعاون مع المنظمات الإقليمية على أساس قدراتها النسبية وخصائصها الفريدة في مجالات مثل بناء الثقة ومنع نشوب الصراعات وإدارة الأزمات وحفظ السلام. وينبغي أن يكون ذلك التعاون تعاونا مرنا ومتنوعا، وينبغي ألا يقتصر على طريقة أو آلية معينة. ويشير إنشاء لجنة بناء السلام إلى مرحلة جديدة في عمل الأمم المتحدة في هذا المجال. ونحن نؤيد المشاركة الفعالة للمنظمات الإقليمية ذات الصلة في تلك اللجنة.

ثالثا، إن الأمر الهام هو تعزيز بناء القدرات. ويشكل النهوض بقدرات الاستجابة للأزمات على الصعيد الإقليمي أفضل وسيلة لإنهاء الصراعات أو منع نشوبها. وفي ذلك الصدد، تضطلع المنظمات الإقليمية للبلدان النامية بدور هام بشكل متزايد. وينبغي للأمم المتحدة أن تولي تركيزا أكبر لتعاونها مع تلك المنظمات وأن تقدم لها المساعدة والحوافز السياسية من حيث بناء المؤسسات وتبادل المعلومات والتمويل. وتناشد الصين الأمم المتحدة، فضلا عن البلدان والمنظمات الإقليمية التي تستطيع تقديم المساعدة أن تقدم المزيد من المساعدة إلى الاتحاد الأفريقي في مجال بناء القدرات، بحيث يتمكن الاتحاد الأفريقي من الاضطلاع بدور أكبر في صون السلام والاستقرار في أفريقيا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد يان كوبيس وزير خارجية سلوفاكيا.

السيد كوبيس (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): إنه حقا لشرف عظيم لي أن أخاطب مجلس الأمن اليوم لأول مرة بصفتي وزير خارجية سلوفاكيا. لم يمض وقت طويل منذ كنت أجلس هنا في مناسبات مماثلة، ولكن تحت مسمى آخر، عندما كنت أمثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بصفتي أمينها العام، وقبل ذلك، بصفتي الممثل الخاص للأمين العام كوفي عنان ورئيس إحدى عمليات حفظ السلام.

وباسم وفد بلادي، أود أن أهنئ الرئاسة اليونانية لمجلس الأمن على الورقة المفاهيمية الممتازة التي تواصل تطوير هذا الموضوع المهم. وأود أيضا أن أقر بالعمل الممتاز الذي أنجزته رومانيا عندما كانت تعمل في مجلس الأمن، والذي أدى إلى اتخاذ القرار ١٦٣١ (٢٠٠٥) بالإجماع أثناء الرئاسة الرومانية للمجلس في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي.

وتعرب سلوفاكيا عن تأييدها التام للبيان الذي سيدلي به اليوم، في وقت لاحق، زميلي الفنلندي باسم الاتحاد الأوروبي. وبالتالي، سأقتصر في كلمتي على بضع ملاحظات تعبِّر عن وجهة نظرنا.

إن سلوفاكيا بصفتها عضوا في الاتحاد الأوروبي وفي منظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا، وتعمل في الوقت ذاته بصفتها عضوا غير دائم في مجلس الأمن، تدرك مدى أهمية أن تكون جهودنا ومساعينا المشتركة جيدة الإعداد، ومتزامنة ومنسقة. ونحن نتشاطر بالكامل رؤية الأمين العام بشأن إقامة شراكة أمنية إقليمية عالمية. وعلى الصعيد العالمي، نرحب بإنشاء أفرقة عاملة في عام ٢٠٠٤، واللجنة الدائمة في ٢٠٠٥.

والنداءات الداعية إلى إنشاء آليات من شأنها أن تتيح تدفقا أكثر مرونة وفعالية وانتظاما لأحدث المعلومات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ليست بجديدة. والهدف هو إقامة شراكات كفؤة ترتكز على مزايا نسبية مؤكدة لكل منظمة معنية بمنع نشوب الصراعات وحفظ السلام. والواقع أن هذا الاتجاه الفكري يتوافق تماما مع التحديين الرئيسيين اللذين حددهما الأمين العام في مجال التعاون: توضيح الأدوار والمساعدة في بناء قدرات المنظمات الشريكة.

إن تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية يكتسب أهمية وقيمة خاصتين في مجالات الصراع التي يعالجها مجلس الأمن بصفة يومية. وفي هذه الأيام، ينطبق ذلك على أفريقيا خاصة، وبالذات على التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الذي أصبح شريكا رئيسيا للأمم المتحدة في مجال الوساطة وحل الصراعات والنهوض بالسلام والأمن في القارة الأفريقية. وهناك أيضا دور مهم كثيرا ما تضطلع به منظمات دون إقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وهذه المشاركة تمثل واحدا من أكفأ التجسيدات لفكرة الملكية المحلية. وفضلا عن ذلك، نوافق تماما على أننا

ما زلنا بحاجة إلى تركيز المزيد من اهتمامنا وجهودنا على مواصلة مساعدة أفريقيا في بناء قدراتها الذاتية في مجالات مثل الإنذار المبكر ومنع نشوب الصراعات وحفظ السلام وإدارة الأزمات. كما أن الخطة ذات السنوات العشر المتوخاة في الوثيقة الختامية للقمة العالمية، لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي تستحق اهتمامنا العاجل.

والأزمة الحالية الأمنية والإنسانية الطاحنة في أفريقيا – كارثة دارفور – أبرزت أهمية هذا الشكل من أشكال التعاون. والتعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي – الذي نثني على عمله عاطر الثناء، وكذلك بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى، كان أمرا أساسيا في هذا الصدد. وأود أن أشدد هنا على أهمية الاجتماع الذي عُقد مؤخرا في أديس أبابا بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، أثناء البعثة الأخيرة التي قام بها مجلس الأمن إلى أفريقيا. فذلك التعاون يؤدي دورا رئيسيا في بناء الثقة وضمان الحلول المستدامة – وكل ذلك يصب في مصلحة الشعب السوداني.

كما نشيد كثيرا بالدور البنَّاء الذي اضطلعت به المنظمات الإقليمية المعنية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، في تعاملها النشط مع الحكومة السودانية، فيما يتعلق بالحصول على موافقتها على الانتقال اللازم من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية تقودها الأمم المتحدة.

كما أن هناك دورا مهما ينبغي أن تضطلع به المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية في مكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وفيما يتعلق باللجنة ١٥٤٠ التي تتناول مسألة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، فإن سلوفاكيا، بصفتها رئيس اللجنة، تعول كثيرا على التعاون مع المنظمات الإقليمية وبخاصة في مجالات مثل تسهيل عملية الإبلاغ ومساعدة الدول في تنفيذ التدابير التشريعية والتنظيمية الوطنية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ووسائل إطلاقها والمواد المتصلة بها.

وكانت المشاركة الفعالة من جانب المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، أساسية لنجاح الحلقة الدراسية التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا في بيجبنيغ بشأن تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وهذا ينسحب أيضا على الحلقتين الدراسيتين الإقليميتين الأخريين المزمع عقدهما في غانا وفي بيرو في وقت لاحق من هذا العام. وتجري حاليا مشاورات بشأن قيام مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بعقد حلقة عمل للجنة ١٥٤٠ في فيينا. والعديد من هذه الأنشطة لم يكن ممكنا لولا المشاركة البنَّاءة من جانب المنظمات الإقليمية، بما في ذلك مساهماتها المالية.

كما لاحظنا مع الارتياح أن العديد من المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية أعربت عن استعدادها للعمل عن كثب مع لجنة بناء السلام المنشأة حديثا، الأمر الذي نعتقد أنه قد ينهض إلى حد بعيد بفعالية تلك اللجنة، ويساعدها على أن تُصبح بحق هيئة ذات منحى عملي، وخصوصا عند التعامل مع حالات وأوضاع فردية.

في الآونة الأخيرة، وفي جهودنا من أجل تحسين أساليب عمل مجلس الأمن، وافقنا على زيادة تعزيز التفاعلات بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وجعلها أكثر اتساما بالطابع المنهجي، وأكثر تواترا. وتلك الجهود – التي تُسهم، ضمن أمور أخرى، في تعزيز شرعية مجلس الأمن – كانت دوما تحظى بالدعم الكامل من سلوفاكيا، وسوف نواصل العمل الجاد من أجل التنفيذ المبكر والكامل لكل تلك التدابير.

في الختام، اسمحوا لي أن أكرر التأكيد مرة أخرى على أنه بينما يتعاظم دور المنظمات الإقليمية في عمليات

السلام، فإن قدراتها على تنفيذ عمليات مستدامة تكون غالبا محدودة، وبالذات في المناطق النامية من العالم. وبالتالي، تؤيد سلوفاكيا الجهود الرامية إلى بناء القدرات في مجال حفظ السلام وبناء السلام وفي عمليات تقديم الدعم في الأزمات، بما في ذلك آليات التمويل، سواء في الأمم المتحدة أو في المنظمات الإقليمية. وهذا يتضمن بناء القدرات للعمليات، واتخاذ خطوات وتدابير تكفل نجاحها بعد سحب تلك العمليات.

وكجزء من هذه الجهود، تود سلوفاكيا أن تسترعي الانتباه إلى عنصر مهم بصفة خاصة في أنشطة بناء السلام، عنصر يقرر إلى حد بعيد نجاحها المستدام – وهو إصلاح القطاع الأمني. وقد جعلت سلوفاكيا هذا الموضوع أولويتها المواضيعية المحددة أثناء عضويتها في مجلس الأمن، وهي تعتزم تنظيم سلسلة من الموائد المستديرة التي ينبغي أن تُسهم، في نهاية المطاف، في تطوير إطار شامل لسياسات إصلاح القطاع الأمني. وكجزء من هذا الجهد، نعتزم تنظيم مائدة مستديرة خاصة مع المنظمات الإقليمية، في كانون الأول/ديسمبر، في نيويورك. وكل ذلك، في رأينا، ينبغي أن يُفضي إلى إجراء مناقشة مواضيعية أثناء رئاستنا لمجلس الأمن في مطلع العام المقبل.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فيليب دوست – بلازي، وزير خارجية فرنسا.

السيد دوست – بلازي (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر اليونان على تنظيم هذا الاجتماع بشأن موضوع أخذ يكتسب أهمية متزايدة بالنسبة لمجلس الأمن في الآونة الأخيرة. وأود أيضا أن أنوه بحضور الأمين العام، لكي أشيد بجهوده في تعزيز التعاون بين هذه المؤسسة، الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية.

لا يخفى على أحد منا أن معظم الأزمات التي يتناولها المجلس كانت مركزا للتدخل النشط المتزايد من جانب المنظمات الإقليمية، سواء على المستوى السياسي أو في الميدان، مع تنوع متزايد في الطرائق. وهذا التدخل يُشكل في معظم الحالات شرطا أساسيا لنجاح عملنا. ويحضرني هنا، وأولا، بصفتي أوروبيا، الدور المتعاظم الذي يؤكد به الاتحاد الأوروبي وجوده كطرف رئيسي فاعل في خدمة السلام، وهو ما يشهد عليه التزامه في الميدان، سواء في البوسنة أو في جمهورية الكونغو الديمقراطية، واشتراكه النشط إلى جانب الأطراف الفاعلة الأخرى، في جهود السلام سواء في الشرق الأوسط أو في دارفور، ودعمنا للعمل الذي تضطلع به منظمات إقليمية أخرى. وأشير إلى أفريقيا أيضا، حيث تبذل بلدان القارة الجهود الإقليمية ودون الإقليمية من أجل التكامل، وتحظى هذه الجهود بالاحترام والإعجاب.

إن جنود بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، الذين أود أن أوجه إليهم التحية، يقفون في الخطوط الأمامية في دارفور ويعملون في ظل ظروف صعبة للغاية. وفي كوت ديفوار وليبريا، كانت الإجراءات التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إكواس) حاسمة لوقف القتال. وأخيرا، فإن المؤسسات السياسية التي أنشأها الاتحاد الأفريقي، كمجلس السلام والأمن، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، تبرز كأدوات لا غنى عنها من أجل السلام في أفريقيا.

وعلى ضوء هذه التطورات، أعتقد أنه يمكننا تحديد بعض الدروس لصالح المجلس. ويتعلق الدرس الأول بالتطوير المستمر للعلاقات بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية، بينما تثبت تلك المنظمات وجودها كأطراف فاعلة من أجل السلام. وقد أصبح أمرا مألوفا بالنسبة للمجلس، وفي غالبية الأزمات التي تعرض عليه لينظر فيها، أن يستمع إلى قادة المنظمات الإقليمية المعنية؛ ويتعاظم باطراد تطور الاتصالات

الوثيقة والتعاون العملي، على كل المستويات، بين الأمم المتحدة وتلك المنظمات. وهذا تطور إيجابي إلى حد كبير.

والدرس الثاني هو الطبيعة التكاملية، التي تتطور بصورة طبيعية تمشيا مع روح الميثاق، بين عمل مجلس الأمن وعمل المنظمات الإقليمية. ويحتاج المجلس إلى الخبرة الخاصة لدى تلك المنظمات ولمعرفتها الوثيقة بالأوضاع وبالناس. والأطراف الإقليمية الفاعلة، من جانبها، لا يمكنها تصور إجراءات مستدامة وشرعية بدون دعم مجلس الأمن، وبدون سلطة وتجربة الأمم المتحدة.

وبالتالي، فإن السؤال المطروح هو كيف يمكننا أن نمضي قدما في تعزيز هذا التفاعل الضروري من أجل صون السلام والأمن الدوليين. أعتقد، أولا، أن المجلس يجب أن يستمر في تشجيع الجهود نحو التكامل الإقليمي ودون الإقليمي الذي ما زال بعيدا عن تحقيق نفس القدر من التقدم في كل مناطق العالم. ومع التسليم بأن الدفع في هذا الاتجاه لا يمكن أن يأتي إلا من البلدان والمناطق المعنية، فإن مصلحتنا الجماعية تدعونا إلى دعم ومساعدة هذه الجهود من خلال الإجراءات التي يتخذها جميع القادرين على الإسهام في ذلك. وأقصد هنا الدول الأعضاء، والمنظمات - وقد أشرت إلى دور الاتحاد الأوروبي في هذا المجال - والأمانة العامة.

ويدور في ذهني، بشكل خاص، الاستمرار الضروري في بناء القدرات الإقليمية، ولا سيما في مجال حفظ السلام. إن فرنسا، من خلال برامجها الوطنية وبالتعاون الكامل مع شركائها الأوروبيين، لديها تصميم راسخ بشأن هذه المسألة. وتدور في ذهني أيضا أشكال التعاون المبتكرة والآخذة في التنوع، التي بدأ العمل بها في الميدان لتعزيز تعاوننا المتبادل، كقوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية دعما للأمم المتحدة، وقرار التعزيز الأخير لمجلس الأمن، بشأن دعم الأمم المتحدة لعملية الاتحاد الأفريقي في دارفور.

وعلاوة على ذلك، يبدو لي مهما أن نستقي الدروس من التنوع المتعاظم في إجراءات المنظمات الإقليمية، والمهارات المحددة التي اكتسبتها في مجالات معينة: منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجال تعزيز سيادة القانون؛ ومنظمة الدول الأمريكية والاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بتنظيم العمليات الانتخابية؛ والاتحاد الأوروبي أيضا فيما يتعلق، على سبيل المثال، بالإصلاحات في القوات المسلحة والشرطة.

إننا مدعوون إلى تشجيع تبادل التجارب والخبرات بشأن هذه المسائل فيما بين المنظمات، ومع الأمم المتحدة، وعلينا أن نحدد، حيثما أمكن، أفضل الممارسات والإجراءات الموحدة؛ وعلينا أن نحرص على تحقيق المزيد من التآزر والتنسيق بين الأطراف الفاعلة في عمليات حفظ السلام التي ننشئها ويزداد تعقيدها وتعددية أبعادها باطراد.

وتقودني النقطة الأخيرة إلى لجنة بناء السلام. لقد فهمت جميع الدول، عندما اقترح الأمين العام إنشاء الهيئة، قيمة مثل هذا المنتدى بالنسبة لتعزيز فعالية العمل الدولي في حالات ما بعد الصراع. والآن، فإن مسؤوليتنا المشتركة، بوصفنا أعضاء في مجلس الأمن، هي بذل قصارى جهودنا لضمان نجاح الهيئة في المهمات التي يوكلها إليها رؤساء الدول والحكومات.

وأود أن أؤكد أهمية ما هو على المحك بالنسبة لمجلسنا، ومن خلاله الأمم المتحدة، لأنه في نهاية المطاف، سيُحكم على عملنا على أساس قدرتنا على إيجاد حل دائم للأزمات التي تحال إلينا. وبهذه الروح بالتحديد أنشئت اللجنة. ولذلك، تأمل فرنسا بأن تنكب اللجنة بسرعة على العمل بشأن حالات محددة. وسيقدم بلدي الدعم الكامل لها.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بر استيغ مولر، وزير خارجية الدانمرك.

السيد مولر (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن امتناني لزميلتي دورا باكويانيس، وزيرة خارجية اليونان، على عقد هذه الجلسة. وأود، كذلك، أن أشكر الأمين العام كوفي عنان على تقريره (S/2006/590)، وأن أشكره بصفة خاصة على التوصيات المفيدة والعملية للغاية التي تضمنها التقرير. وأؤيد البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق وكيل وزارة خارجية فنلندا نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

أود أن أسلط الضوء على مجالين – ينعكس كلاهما في مشروع البيان الرئاسي – ويستدعيان توجيه اهتمام أكبر وأسرع: الحاجة إلى مزيد من المشاركة من جانب المنظمات الأفريقية في جهود السلام، ومكافحة الإرهاب.

إننا نرحب بالجهود المتواصلة لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية، كالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إكواس). وقد ثبتت جدوى هذا التعاون في الصراعات الدائرة في السودان وكوت ديفوار وليبريا. وفي الوقت نفسه، دللت تلك الصراعات بجلاء على الأهمية البالغة لوجود شراكة أوثق بين الأمم المتحدة والمنظمات الأفريقية.

وينبغي أن يكون الهدف هو التأثير الفعلي في الميدان. ولذلك، نحتاج إلى شراكة فعالة، وإلى توزيع العمل على نحو عملي فيما بين المنظمات، بشأن منع نشوب الصراع، وإدارة الأزمات، وتحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع. وبينما أوكل للجنة بناء السلام المسؤولية العامة عن تنسيق الاستجابة الدولية لبناء السلام، فإن الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية في وضع فريد يمكنها من تعبئة الموارد الأفريقية لمساعدة الدول في القارة الأفريقية.

ولذلك، فإنني أشجع المجلس ولجنة بناء السلام على أن يستكشفا أفضل جهود الدعم لتطوير هيكل الأمن الأفريقي، وأن يعملا بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية بشأن قضايا مثل الاستعداد للتصدي للصراعات، والتخطيط وبناء القدرات. والدانمرك، كما يعلم الأعضاء، تسهم مساهمة نشطة أيضا في تلك الجهود من خلال مساعداتنا الثنائية الكبيرة للمنظمات الأفريقية – الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية – بالإضافة إلى المساعدات المقدمة من خلال الاتحاد الأوروبي. وتوفر الدانمرك، عن طريق البرنامج الأفريقي للسلام، مبلغ ٤٠ مليون دولار لبناء القدرات.

وفيما يتعلق بالنقطة الثانية، فإن الدانمرك تعتقد اعتقادا راسخا أن المنظمات الإقليمية يمكنها أن تؤدي دورا هاما للغاية في مكافحة الإرهاب. وتطور المنظمات الإقليمية بصورة متزايدة برامجها الخاصة في هذا الميدان. والدانمرك، بوصفها رئيسة لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، ترحب بهذا الاتجاه. وللمنظمات الإقليمية دور أساسي تؤديه لضمان أن تشمل إجراءات مكافحة الإرهاب المنطقة بأسرها. وهناك أهمية حاسمة لدعم هذا العمل الهام.

ومن الناحية السياسية، يمكن للمنظمات الإقليمية أن تساعد في تدعيم التوافق العالمي من خلال إدانتها للإرهاب، بكل أشكاله، باستمرار ووضوح وجهارا. إن مثل هذه الرسالة التي لا لبس فيها ضرورية للمساعدة في إزالة أية رواسب للشك بأن الإرهاب قد يكون مقبولا بشكل ما، لأن ذلك لن يكون أبدا. وعلى المستوى التقني، يمكن للمنظمات الإقليمية أن تساعد الدول الأعضاء في تنفيذ التزاماتها الدولية. وكما أشار المجلس في عدة مناسبات، فإن العديد من البلدان مستعدة للقيام بعمل أكبر من أجل مكافحة الإرهاب، ولكنها تفتقر إلى القدرات التي تمكّنها من ذلك. وبوسع المنظمات الإقليمية نشر المعلومات وتوفير

المساعدة وتيسير تقديمها ودعم تنمية القدرات الإقليمية والوطنية.

أود أن أختتم بياني بنبرة ايجابية. يمثل التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية عملا جاريا مستمرا. ونحن اليوم نمتلك خبرة عملية كبيرة نبني عليها. ومع الهدف الإجمالي المتمثل في تحسين السلم والأمن الدوليين وضمان التأثير الحقيقي على أرض الواقع، تظل الدانمرك ملتزمة بدعم المبادرات الملموسة لزيادة تحسين التعاون في المستقبل.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة لمعالي السيد خورخيه تيانا، وزير الخارجية والتجارة الدولية والعبادة في جمهورية الأرجنتين.

السيد تيانا (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم ووفدكم، سيدتي الرئيسة، على أخذكم زمام مبادرة عقد مناقشة مفتوحة عن شراكة مع المنظمات الإقليمية. وأود أيضا أن أعرب عن ارتياح حكومتي لحضور الممثلين الموقرين للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ولحضور الأمين العام.

طرحت في غضون الـ ١٥ سنة الماضية مبادرات تهدف إلى إقامة شراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وتشمل تلك المبادرات عقد اجتماعات رفيعة المستوى بقيادة الأمين العام، واعتماد مجلس الأمن القرار ١٦٣١ (٢٠٠٥)، وصدور تقرير الأمين العام عن شراكة أمنية إقليمية عالمية: التحديات والفرص (S/2006/590). ولقد شاهدنا تقوية التعاون التشغيلي بين الأمم المتحدة والمنظمات المرتبطة بها في مجالات حفظ السلام والأمن الدولي. وهذا التعاون شمل منع نشوب الصراعات، حيث نعتبر ضمان احترام حقوق الإنسان بكل جوانبه ركنا أساسيا من أركان سياستنا الخارجية.

في الماضي القريب، كانت الصراعات المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن ناتجة في معظمها عن حروب أهلية غالبا ما تتسبب فيها دكتاتوريات سياسية وانتهاكات سافرة لحقوق الإنسان واضطهاد ديني أو طائفي واستبعاد اقتصادي.

وفي الأغلب توسعت الصراعات الداخلة لتعم أقاليم كاملة. ولهذا السبب نؤيد تهيئة قدرة إقليمية لحماية حقوق الإنسان عن طريق مؤسسات قوية. ونشاطر الأمين العام رؤياه الاستراتيجية بأن بناء القدرة المؤسسية يشكل أحد أهداف الشراكة مع المنظمات الإقليمية باعتباره أداة لمنع نشوب الصراعات.

واليوم، أكثر من أي وقت مضى، يجب على المنظمات الإقليمية أن تؤدي دورا رئيسيا في منع نشوب الصراعات وحلها وفي حفظ السلام وبناء السلام. وإن سمة القرب الجغرافي والروابط التاريخية والثقافية الوثيقة بين أعضاء المنظمات الإقليمية تعطيها مزايا نسبية في تكوين فهم أفضل للأسباب الجذرية للصراعات الإقليمية وفي إيجاد الحلول السلمية لهذه المشاكل.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي أنشئت مؤخرا انتشرت بتعاون وثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية. وثمة مثال على ذلك في أمريكا اللاتينية هو مسألة هايتي، حيث دخلت منظمة الدول الأمريكية في شراكة إستراتيجية مع الأمم المتحدة، فيسرت الوفاء بولاية بعثة الأمم المتحدة لتثبيت الاستقرار في هايتي عن طريق القيادة والخبرة المتراكمة أثناء عملية تسجيل الناخبين. وقد كان ذلك جوهريا لإجراء انتخابات حرة ونزيهة أدت إلى تنصيب الحكومة الديمقراطية الحالية في هايتي.

إن ميثاق الأمم المتحدة ينيط بالمسؤولية الأولية عن حفظ السلام والأمن الدولي بمجلس الأمن. ويحدد الفصل الثامن من الميثاق دور المنظمات الإقليمية في حسم الصراعات. وإن لجنة بناء السلام التي أنشئت حديثا يجب إشراكها في إطار العمل هذا. وهذا يمكن أن يساهم في زيادة التنسيق بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة عن طريق مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهكذا تمهِّد الأرضية في مرحلة ما بعد الصراع لتجميع الطاقات التي تساعد في بناء أساس لتعاون من شأنه، باستغلاله مزايا العناصر التكاملية القائمة، أن يتجنب الازدواجية التي لا مبرر لها في الجهود.

إن التعاون المنهجي بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، إذا تم بتوزيع واضح للمهام والقدرات المناسبة، سيزيد من فعالية المجتمع الدولي في منع نشوب الصراعات، ويسمح لها بالرد السريع، عندما يندلع الصراع، وبتقديم الحلول لسلام دائم. والمطلوب لبلوغ تلك الغاية، كما ذكر الأمين العام في تقريره الأخير، هو توزيع متوازن للقدرات والموارد في كل المناطق، حتى يمكن الاستفادة من معرفة المنظمات الإقليمية، في حالة اندلاع صراع، في ظل السلطة المشروعة لمجلس الأمن.

وفي الوقت ذاته، وفي ضوء الصلات القائمة بين الأمن والسلام والتنمية، نؤمن بأن المعرفة المتخصصة للمنظمات الإقليمية، التي ركزت ولاياتها الأصلية على النهوض بالتكامل الاقتصادي والتجارة، يمكن الاستفادة منها أيضا لضمان نجاح الاستراتيجيات الموضوعة للنمو الاقتصادي والاستقرار.

إن الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ شددت على تقوية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية استنادا إلى الفصل الثامن من الميثاق. ولتسريع هذه العملية من الضروري لا إزالة الفوارق بين قدرات المنظمات دون الإقليمية والإقليمية والعالمية فحسب، بل أيضا يجب على المنظمات الشريكة أن تعرّف نفسها من حيث أحكام الميثاق التي تعمل بالاستناد إليها.

ختاما، أود أن أعرب عن دعمنا لمشروع البيان الرئاسي، الذي وضعه وفد اليونان، والذي يمكن أن يؤدي، إلى جانب تنفيذ القرار ١٦٣١ (٢٠٠٥) والمناقشة الحالية، إلى وضع حلول للمشاكل التشغيلية التي عرفها الأمين العام في تقريره المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه، حتى يمكن للتعاون المعزز بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن يساعدنا في التصدي للتحديات والتهديدات الجديدة لعصرنا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يتطلب إقرار النُهج الجماعية اللازمة للتغلب بفعالية على تهديدات وتحديات اليوم أن نضاعف باستمرار من تعاون الأمم المتحدة ومجلس الأمن مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وهذا التعاون أرسيت أسسه في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة لعام ٢٠٠٥، ويجب أن يرتكز إلى الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

ويجب على الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن تكمّل بعضها بعضا بسلاسة، وأن تستغل بموضوعية مزاياها النسبية. وهذا، بالنسبة إلى الأمم المتحدة، يعني عالمية عضويتها ومجال أنشطتها ومشروعيتها المعترف بها عالميا. وبالمقابل، تتمتع المنظمات الإقليمية بالمعرفة الأمثل بالأوضاع في مناطق عملها وغالبا ما تكون أفضل تجهيزا بمصادر تمويلها هي. ومن شأن التقسيم الواضح للعمل في الحفاظ على

المسؤوليات المعهود بها إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن أن يسمح لنا بأن نزيد من قدرة المجتمع الدولي على التصدي للأزمات.

ويتمثل جزء هام من شراكة الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية في حفظ السلام بأوسع معاني الكلمة: تصفية الأزمات وتسوية الأزمات وأنشطة ما بعد الصراع وبناء السلام. ونؤمن بقيام الحاجة إلى زيادة الخبرة المكتسبة من التعاون بين مجلس الأمن والشركاء في أفريقيا الاقليميين ودون الاقليميين، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية للتنمية. إن روسيا تساهم في تدريب حفظة السلام الأفارقة وستضاعف من مساهمتها هذه.

ثمة دور هام في إيجاد الحلول لكثير من المشاكل في هذه المناطق ينبغي أن تضطلع به جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الدول الأمريكية ومنظمات أخرى في أمريكا اللاتينية.

كما نود أن نرى مزيدا من تطوير التفاعل بين الأمم المتحدة وهياكل مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والجماعة الأوروبية ومنظمة حلف شمال الأطلسي، حيث تجري إقامة آليات للرد على الأزمات. ومن الطبيعي أنه يتعين علينا في هذا الصدد أن نحترم احتراما كاملا المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن عن صون السلم الدولي، بما في ذلك إسناد ولايات عمليات حفظ السلام.

وتواصل روسيا المساعدة في تكثيف التعاون، في المقام الأول في مجال حفظ السلام بين الأمم المتحدة ورابطة الدول المستقلة. وكما هو معروف، في الصراع الجورجي – الأبخازي، على سبيل المثال، في ظروف حرجة تقريبا، فإن قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة تدعم الأمن والاستقرار بالاتصال الوثيق بالقوة المراقبة التابعة للأمم المتحدة في جورجيا.

وتقدم روسيا الدعم أيضا في سياق عمليات صنع السلام في أوسيتيا الجنوبية وترانسدنيستريا، حيث تشارك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في المحادثات. ونعتقد أن هذه الصراعات يمكن حلها إذا تقيدت جميع الأطراف بوحي من ضميرها بالاتفاقات القائمة. ومن شأن أية محاولة لتسوية الصراعات عن طريق النأي عن الآليات المتبعة أن يتضح أنها تنطوي على المخاطرة وأن تأتي بنتائج عكسية.

توجد أيضا آفاق موضوعية لتطوير التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. تنفذ أعمال مكثفة في هذا السياق من أجل إيجاد قدرات صنع السلام الخاصة بنا، يمكن أن تسهم في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وإقامة علاقات بين منظمة معاهدة الأمن الجماعي والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تتيح فرصا خاصة للتعاون في هذه الميادين.

ومن المفيد أيضا ضمان التعاون بين منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة حلف شمال الأطلسي في مكافحة تهديد المخدرات في أفغانستان. ونأمل في أن تكون لمنظمة حلف شمال الأطلسي استجابة للمقترحات المقدمة في هذا الصدد قبل سنتين. ومن شأن ذلك أن يحركنا قدما على الأقل.

تؤدي منظمة شنغهاي للتعاون دورا متنامي الأهمية في ضمان الاستقرار والأمن في المنطقة الأوروبية – الآسيوية، ودعا أعضاء هذه المنظمة إلى تطوير التفاعل مع الأمم المتحدة في عدد من المواضيع، بما في ذلك مكافحة الإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وتعمير أفغانستان بعد انتهاء الصراع.

وتتولى روسيا حاليا رئاسة مجلس وزراء مجلس أوروبا ومجلس التعاون الاقتصادي للبحر الأسود ومجلس المنطقة القطبية الشمالية. ولذلك نعي تماما أعمال هذه المنظمات، ونعتقد أنه يمكنها أن تتعاون مع الأمم المتحدة. من شأن ذلك أن ينهض بما نقوم بعمله.

ونعتقد أن من الملح عقد جلسات على نحو منتظم بين الأمين العام وقيادة المنظمات الإقليمية. وبرنامج تعاون الأمم المتحدة مع الجهات الشريكة الإقليمية يتسع ويتنوع على نحو متزايد. إلى تحديات صنع السلام وبناء السلام أضفنا الآن مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتدفقات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، وحل المشاكل العابرة للحدود المزعزعة للاستقرار الأخرى، ومكافحة المخدرات والجريمة المنظمة.

ونأمل في أن تمكننا لنا مناقشة اليوم من التحرك قدما في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي سنة ٢٠٠٥ ومن تعزيز عملية تحسين التعاون المتعدد الأبعاد مع المنظمات الإقليمية بتعزيز الأمن الجماعي في كل أنحاء العالم على أساس ميثاق الأمم المتحدة.

ومرة أخرى أود أن أشكركم، سيدتي، والوفد اليوناني على إعداد مشروع البيان الرئاسي الذي سنعتمده في وقت لاحق.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد هوزيه انطونيو غارسيا بيلوندي، وزير خارجية بيرو.

السيد غارسيا بيلوندي (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود أن أهنئكم، السيدة الرئيسة، على قيادتكم الماهرة جدا لمجلس الأمن هذا الشهر، وأن أشكركم على اتخاذ هذه المبادرة إلى جمعنا للنظر في التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وأيضا هيئات حكومية دولية أخرى في مجال صون السلم والأمن الدوليين.

والإطار القانوني الوارد في الفصل الثامن من الميثاق اكتسب أهمية خاصة منذ نهاية الحرب الباردة. وفي الواقع أن مجلس الأمن، خلال السنوات الـ ١٥ المنصرمة، يدمج في مهامه وولاياته أعمالا مشتركة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الدولية. وحقيقة أن أغلبية عمليات حفظ السلام الحالية الـ ١٦ تنطوي على مشاركة منظمات إقليمية تبين القوة الكبيرة لتلك العلاقة الجديدة. والقرار ١٦٣١ (٢٠٠٥) يعكس ذلك التطور ويوفر لنا مجموعة أصول يمكننا على أساسها أن نوسع ونعزز مجالات التعاون.

ونعتقد أن النظام الدولي يتسم حاليا بالعولمة والتشرذم، وأن تفاعل هاتين الظاهرتين شكك في الحكم داخل دول كثيرة. وتعي بيرو هذا الواقع الذي هو السبب في أننا أعطينا الأولوية لمكافحة التهميش والإقصاء، ما يؤثر في استقرار النظام الدولي، وفي نهاية المطاف في الأمن الجماعي الدولي نفسه. وذلك العنصر الدينامي يعني أنه يجب على الدول أن تتبنى نُهُجا حديثة تجعل من الممكن ضمان الحكم الديمقراطي داخليا، وتسهم، في نفس الوقت، من منظور خارجي، في الاستقرار الإقليمي.

وفي هذا الصدد، فإن المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية مدعوة إلى أداء دور خاص في كيفية الوقاية من نشوب الصراعات وتناولها وحلها. إن قدراتها على تناول المشاكل البنيوية وتقديم المعلومات والتحليل وإدارة الأزمات والقيام بعمليات السلام وإعادة البناء المؤسسي والمادي يجب استعمالها وتعزيزها في حالات كثيرة.

وفي هذا السياق من المهم أن تضع السلطات الإقليمية آليات خاصة بها. على سبيل المثال، أنشأنا منطقة السلام في الأنديز، التي تسعى إلى حل الصراعات دون

الإقليمية بطريقة سلمية، وتحظر على نحو فعال الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والتكسينية والألغام الأرضية المضادة للأفراد. وشجعت بيرو أيضا على إنشاء منطقة سلام وتعاون في أمريكا الجنوبية ابتغاء بناء الثقة وضمان قيام حوار مستمر بشأن الأمن والدفاع بقصد تحقيق تخفيض تدريجي للمقتنيات من الأسلحة.

وأحد الأمثلة الساطعة على إمكان اتخاذ نهج موحد يمكن مشاهدته في أعمال بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. هذه عملية عادية لحفظ السلام، يجري تنفيذها امتثالا لولاية من مجلس الأمن، وبالتالي لها المشروعية التي يمنحها ميثاق الأمم المتحدة لذوي الخوذ الزرق من أجل هذه المهام. وهو يبين أيضا قدرة بلدان المنطقة على الاضطلاع بولاية الأمم المتحدة تلك عن طريق هيئات إقليمية من قبيل منظمة الدول الأمريكية، والجماعة الكاريبية ومجموعة ريو، وهي آلية للمشاورات والحوار السياسي.

وفي حالة هايتي أدت منظمة الدول الأمريكية دورا هاما على المستوى المؤسسي، ونحن نعتقد أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من قبيل مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ينبغي لها أن تنضم إلى ذلك الجهد لتساعد في النهوض ببيئة دولية تعزز الاستقرار وتدعم المشاريع الإنمائية التي توسع نطاق الإنتاج وتيسر التجارة وتولد فرص العمالة وتجعل العودة الطوعية للاجئين والمشردين ممكنة.

ومجموعة ريو، من ناحيتها، منذ إيجاد حضورها العسكري، جعلت من الممكن تنسيق جهود حفظ السلام. ولم يسهم ذلك إسهاما كبيرا في استعادة السلام في هايتي فحسب، ولكن جعل من الممكن أيضا تطوير قدرة العمل المشترك للقوات المسلحة في المنطقة. وبالتالي أصبحت آلية لبناء الثقة يوجد أفقا جديدا للتعاون العسكري وينهض بالمعرفة المتبادلة والتفاهم.

إن الجمعية العامة ومجلس الأمن أعطيا لجنة حفظ السلام مسؤولية شاملة عن مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. بيد أنني أود أن أؤكد أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية للإدماج والتنمية الاقتصادية يجب أن تشارك لتياعد في تحديد الأهداف السياسية ومجالات إعادة البناء ذات الأولوية.

هنا، نعتقد أنه ينبغي أيضا إشراك الكيانات المتعددة القومية، المتجمعة مثلا على شكل الميثاق العالمي، من أجل الإسهام بتوفير مقومات البقاء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لجهود إعادة البناء التي يقوم بها مواطنو كل بلد والمجتمع الدولي.

وختاما، أود أن أقول إن من الضروري أن تتعاون الآليات الإقليمية ودون الإقليمية بعضها مع بعض وأن تقوم بأنشطة متعددة الأطراف على المستوى العالمي من أجل تعزيز أهداف ومبادئ الأمم المتحدة، مع إيلاء الاهتمام الواجب لاحتياجات كل منطقة خاصة.

وبيرو تعرب عن تأييدها لمشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمد في ختام هذه الجلسة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة أشا – روز متنغيتي ميغيرو، وزيرة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية تترانيا المتحدة.

السيدة ميغيرو (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): تترانيا تشيد بكم، سيدتي الرئيسة، وبوفدكم لعقد هذا النقاش الهام. فالمنظمات الإقليمية تقوم بدور بالغ الأهمية في صون السلم والاستقرار في مناطقها. ولذلك، نرحب بحضور ممثلي تلك المنظمات في الجلسة هذه ليقدموا لنا رؤاهم من الميدان.

وللأمم المتحدة تاريخ طويل من التعاون مع المنظمات الإقليمية. وهذا التاريخ قد مكن تلك المنظمات من الإسهام بشكل متزايد في التوصل إلى اتفاقات السلام، وتسوية الصراعات وحفظ السلام. وفي عدد من البلدان، بما فيها السودان مؤخراً، اضطلعت تلك المنظمات بدور مفيد ومكمل لجهود مجلس الأمن. وتمثل هذه المنظمات شركاء لا غنى عنهم في صون السلم والأمن الدوليين. ولكن، حتى مع تلك التطورات الإيجابية، نحتاج إلى المزيد.

وترى تترانيا أن وجود نهج مؤسسي وآلية مؤسسية سيمكننا من الانتقال من الترتيبات الهشة الحالية إلى تعاون أكبر وأكثر انتظاماً. وهذا أمر ضروري لتلبية احتياجات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في الاضطلاع بمسؤولياتها المشتركة عن صون السلم ومنع نشوب الصراعات المسلحة.

والتحدي، كما نراه، يكمن في وضع ترتيبات عملية لتعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية وفقاً لأحكام الفصل الثامن من الميثاق. وفي هذا الصدد، فإن الاتحاد الأفريقي قام بعمل كبير في ظروف صعبة للغاية، سواء في التوصل إلى اتفاق سلام دارفور أو مراقبة اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار.

ومجلس الأمن بوصفه الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة المسؤولة عن السلم والأمن، لديه السلطة والاختصاص لتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية إلى مستوى أرفع لجعله أكثر فعالية واستجابة للتحديات التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

وفي إطار بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، يبرز الاتحاد الأفريقي المزايا التي يمكن أن توفرها منظمة إقليمية: القرب الجغرافي من منطقة الصراع، وفهم أكبر لديناميات الصراع. ونرى أن الاتحاد الأفريقي، في هذه الحالة، يستفيد كثيراً من ترتيب رسمي الطابع مع الأمم المتحدة في تطوير القدرة المؤسسية والتشغيلية لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد، وتدريب الأفراد المدنيين والعسكريين، وتبادل المعلومات، ونظم الإنذار المبكر، والاتصالات وبناء القدرات في مرحلتي حفظ السلام وبناء السلام.

ونحن ندرك تماماً الفوائد التي تعود على المنظمات الإقليمية من خلال التعاون مع المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى. فالاتحاد الأوروبي، مثلاً، ساعد أفريقيا في إنشاء مرفق السلام في أفريقيا، بينما تقدم مجموعة الثمانية مساعدات ثنائية مباشرة للاتحاد الأفريقي والجماعة الأفريقية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، على سبيل المثال لا الحصر. وينبغي أن يستمر هذا النمط من التعاون إلى جانب التعاون القائم بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

وختاماً، أعتقد أن نقاشنا اليوم ينبغي أن يخرج بعزم أكيد على ترجمة تصميمنا على إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية إلى عمل ملموس ومستدام. وينبغي لمجلس الأمن أن يمكن الأمم المتحدة من تنفيذ ذلك العزم بفعالية. وأخيراً، يود وفدي أن يعرب عن تأييده لمشروع البيان الرئاسي، وأن يشكر الوفد اليوناني على إعداده.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كيم هاولز، وزير الدولة للشؤون الخارجية والكومنولث في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

السيد هاولز (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): تؤيد المملكة المتحدة البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق وكيل وزارة الخارجية في فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي.

يمثل نقاش اليوم فرصة هامة للتركيز على تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون

الإقليمية والحكومية الدولية. وأشكركم، سيدتي الرئيسة، على بُعد نظركم في عقد هذا النقاش.

إن الأمم المتحدة هيئة عالمية ذات مشروعية فريدة ولا غنى عنها. ولكنها لا تستطيع أن تعمل بمعزل. فالطلبات على الأمم المتحدة، ولا سيما في مجال حفظ السلام، تتزايد على نحو مستمر. وفي العديد من المجالات، لا تستطيع الأمم المتحدة أن تقدم المساعدات لمن يحتاجونها بفعالية إلاَّ من خلال العمل الوثيق مع شركائها الإقليميين والدوليين.

وينطبق ذلك بشكل أوسع، أيضاً، على تجاوب المجتمع الدولي إزاء التحديات الكبيرة التي نواجهها، بما في ذلك الإرهاب والانتشار والفقر وتغير المناخ وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها. ولذلك، ترحب المملكة المتحدة بالتزام مجلس الأمن في البيان الذي سنعتمده اليوم، بتوسيع نطاق التعاون مع المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية. وسيعزز ذلك قدرة المجلس على الاستجابة للصراعات من خلال الوقاية منها وإدارة الأزمات وإعادة الإعمار بعد الصراع.

ويكتسي ذلك أهمية خاصة في دارفور دون سواها. فقوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي – بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان – قامت بعمل كبير في ظروف بالغة الصعوبة. وينبغي أن نسمح لها الآن بأن تتقاسم ذلك العبء مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأعم. ومن غير المعقول أن نتوقع من منظمة إقليمية واحدة أن تحافظ على مستوى القوة المطلوبة في دارفور لفترات طويلة. فالاتحاد الأفريقي نفسه اعترف قبل بضعة أشهر بضرورة نقل المهمة إلى الأمم المتحدة. وصادق المجلس على هذا الاستنتاج مرة أخرى بقراره ١٧٠٦ (٢٠٠٦)، الذي وافق بموجبه على دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وتعزيزها بهدف تسلم الراية منها بنهاية العام الحالي.

ولا نستطيع أن نفهم لماذا ترفض حكومة السودان مساعدة الأمم المتحدة في غرب السودان بينما تقبل قوة للأمم المتحدة بشروط مماثلة في الجنوب. ويحدونا أمل وطيد أن الاتصالات في نيويورك هذا الأسبوع ستساعد الرئيس البشير على أن يفهم أن هدفنا هو مساعدة السودان. وفي نفس الوقت، فإننا لا نستطيع أن نقف مكتوفي الأيدي إذا سعى السودان إلى حل عسكري من جانبه في دارفور. وعلى المجلس أن يدعم الاتحاد الأفريقي وأن يتحمل مسؤولياته. غير أننا ما زلنا نأمل في تجنب كارثة من هذا القبيل.

وكما نعلم، فإن الاتحاد الأوروبي قد طور دوره في السلم والأمن الدوليين منذ تدشين المملكة المتحدة وفرنسا لسياسة الأمن والدفاع الأوروبية قبل عشر سنوات تقريباً. ونرحب بالدور المتزايد الذي تقوم به المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية في جهود منع الصراع، كما ذكر الأمين العام في تقريره المرحلي الأخير بشأن منع نشوب الصراعات المسلحة. وجامعة الدول العربية لها دورها الهام في إطار سعينا إلى تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط. ونرحب أيضاً بالعلاقات الوثيقة على نحو متزايد بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. فالمنظمات الثلاث تسعى إلى أهداف ومقاصد مشتركة. وبالعمل معاً، يمكنها أن تعزز إسهامات كل منها في النهوض بحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، وتعزيز استجابتها إزاء التحديات الأمنية.

ولكن، علينا الآن أن نبني علاقات أقوى بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وبصفة خاصة، نحتاج إلى تحديد مكامن القوة النسبية لكل منها وتعزيز خبراتها وقدراتها. والتنفيذ الكامل للقرارين ١٦٢٥ (٢٠٠٥) و ١٦٥٣ (٢٠٠٦) بشأن حفظ السلام في أفريقيا ينبغي أن تكون له أولوية متقدمة بالنسبة للأمم المتحدة والدول الأعضاء.

وثمة تعاون وثيق ومستمر بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة. ودارفور مثال واضح لعمل الاتحاد الأوروبي والناتو والأمم المتحدة معاً لتوفير الدعم في الميدان. ونتوقع تعاوناً قيماً مماثلاً بين الاتحاد الأوروبي والناتو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو، حيث يخطط الاتحاد الأوروبي لإرسال بعثة للعمل إلى جانب الناتو.

وأغتنم فرصة هذا النقاش اليوم لأدعو الأمين العام إلى التفكير فيما إذا كان يمكن للأمم المتحدة أن تجمع تلك المنظمات الإقليمية التي لها دور وثيق عبر حلقات الصراع، لا سيما الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، بغية تطوير شراكات عمل فعلية لتعزيز تعاونها الذي يكتسي أهمية كبيرة.

ومن شأن تنسيق غير رسمي أوثق أن يساعدنا على التأكد من مشروع المجتمع الدولي بإصلاح قطاع الأمن وبتسريح عناصر القوات وتهيئة قوات أمنية مقتدرة، خاضعة لرقابة ديمقراطية، والتأكد، خلال طيف الصراع، من كل العناصر الأساسية، اللازمة لتحقيق سلام وتنمية تتوفر لهما أسباب البقاء.

وتكمل أنشطة هيئات حقوق الإنسان والفاعلين في الأمم المتحدة العمل في مجال حقوق الإنسان وتعمل بناء على ما قامت به المنظمات الإقليمية ذات الصلة.

ويسرنا أيضا أن تكون عدة منظمات إقليمية قد تمكنت من عرض خبراتها القيمة الناجمة عن آليات الاستعراض الداخلي، في مشاورات غير رسمية جرت في جنيف، في فترة سابقة من هذا الشهر، وذلك بالاستعراض الدوري العام الجديد لمجلس حقوق الإنسان.

وقد كان إنشاء لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام في مؤتمر القمة العالمي، الذي عُقد العام الماضي، إنجازا هاما، إذ جمع بين الخبرة في مجالات التنمية والأمن والخبرة الدبلوماسية في سبيل اتباع نهج شامل لتناول بناء السلام. وتجمع اللجنة لأول مرة في فريق رسمي دولا أعضاء، ومؤسسات مالية ومنظمات إقليمية وإنمائية للمساعدة على تأمين سلام دائم وعلى إعادة بناء بلدان خربها الصراع. وأمام اللجنة عدة تحديات، وسيكون لدعم المنظمات الإقليمية وتعاونها أهمية حاسمة لنجاحها.

ذلك كله إيجابي، لكن التحدي اليوم وفي المستقبل ليس مجرد مواصلة هذا الجهد، بل تعزيزه وتوسيع نطاقه. وما تدعو الحاجة إليه هو بناء مستهدف لقدرات المنظمات الإقليمية. وينبغي تحديد فرص عملية بالزمن الحقيقي للعمل يدا بيد. وينبغي لالتزام مجلس الأمن مؤخرا بتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية أن يوضع موضع التنفيذ العملي. وسيكون للأمم المتحدة مع شركائها الإقليميين والدوليين، متى قامت بذلك، فرصة أكبر لتحقيق أهدافنا الاستراتيجية.

إن المملكة المتحدة، وهي عضو يفخر بعضوية الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمجلس الأوروبي والكمنولث ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومجموعة الثمانية وقبل كل شيء الأمم المتحدة، ملتزمة بمواصلة هذا الجهد. وإذا توفرت أهداف ومقاصد متفق عليها وغايات مشتركة وموارد مشتركة وتفاهم متبادل، أمكن للمجتمع الدولي مواجهة المشكلة بصورة مباشرة بثقة وقناعة، مهما كانت الحالة عصيبة ومهما كانت المسألة صعبة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة السيد باسيل إيكوبي، الممثل الدائم للكونغو وممثل رئيس الاتحاد الأفريقي.

السيد إيكوبي (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): سيدتي الرئيسة، كان نظيرك، الوزير رودولف أدادا، يستعد للمشاركة في نقاشنا اليوم، ولكن حال دون ذلك وجوده في مكان آخر، لحضور اجتماع يتصل فحواه بمناقشتنا، لأنه مؤتمر قمة مجلس السلم والأمن المعني بدارفور، التابع للاتحاد الأفريقي. ولذلك كلفني بأن أتلو عليكم البيان التالي:

"سيدتي الرئيسة، تضطلع اليونان برئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر بكثير من المهارة والحنكة، ونرى برهانا على ذلك في تنظيم هذه الجلسة الحالية، التي دعوتم إليها الاتحاد الأفريقي.

"وأنا ممتن لكم على نحو خاص لاقتراحكم أن نناقش في هذه الجلسة موضوعا بالغ الأهمية لأفريقيا بصورة خاصة — ألا وهو تحديات التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية، في مجال صون السلم والأمن الدوليين.

"ويضطلع بلدي بمسؤوليات رئيس الاتحاد الأفريقي، ولذلك ندرك بصورة متزايدة ضرورة هذا التعاون وأهميته، وهو تعاون يتخذ في بعض الحالات شكل شراكة حقيقية، شأنه في دارفور أو في كوت ديفوار.

"أود أن أشكر الأمين العام على التقرير الممتاز الذي قدمه إلينا توا. وإننا نؤيد بشدة محتوى هذا التقرير.

"إن هذه المناقشة تنسجم مع النهج المبين في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥، وهي تؤكد أهمية تعزيز العلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، على النحو الوارد في الفصل الثامن من الميثاق.

"ولذلك، فإن الحاجة تدعو إلى دمج تكاملي لأدوات التعاون الجديدة هذه بغية تحقيق مزيد من الفعالية والتقارب، في سبيل تلبية احتياجات جديدة في مجال السلم والأمن والتنمية.

"وفي هذا الصدد، نرى أن أهمية قرار مجلس الأمن ١٦٣١ (٢٠٠٥)، وهو الأول من نوعه، هذا القرار الذي تم اتخاذه في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، واضحة كل الوضوح. فهو يدعو إلى اجتماعات تُعقد بانتظام بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بغرض تعزيز التعاون مع هذه المنظمات في مجال صون السلم والأمن الدوليين، مع التأكد، إن أمكن، من توافق انعقاد هذه الاجتماعات مع اجتماعات رفيعة المستوى، تعقد مع رؤساء المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية. ويسرنا أن نرى هذه النية تتجسد اليوم أيضا في الواقع العملي.

"ولذلك كان علينا تحمل عبء ثقيل، هو تصميم نظام عالمي يتجاوب ورؤيا مشتركة، ويستخدم أنواع التكامل والمزايا النسبية في عملية واضحة لتقسيم مسؤوليات العمل. ونحن نوافق الأمين العام رأيه القائل إن ليس من السهل تحقيق هذه الرؤيا. والواقع أننا، إذا رجعنا إلى الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة كأساس للتعاون العملي بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، تعين أن نقر بالدور الهام الذي يمكن أن تؤديه المنظمات الإقليمية في مجال اتقاء الصراع وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام، ونزع السلاح ومنع انتشاره وحماية المدنيين والكوارث الطبيعية.

"سأشير الآن إلى عدد قليل من هذه المجالات. أولا، بالنظر إلى اتقاء الصراع، مع أن ذلك هو أساسا من امتيازات الدول الأعضاء، يسرنا أن نلاحظ أن لكل من الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي مثلا، مركزا لاتقاء الصراع مع نظام للإنذار المبكر. وعلى غرار ذلك، وبفضل مساعدة الأمم المتحدة، صار لوسط أفريقيا مركز دون إقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في ياوندي، الكاميرون، يساعد على تعزيز احترام حقوق الإنسان وعلى الحد من المظالم واتقاء الصراعات في المنطقة، وهذه الآلية تناسب تماما الإطار الذي حددته لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بشؤون الأمن في وسط أفريقيا.

"ونحن نتفق مع الأمين العام على أن بإمكان المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تبذل المزيد في هذا المجال، ولكن عليها مع الأسف أن تواجه صعوبات سوقية ومالية وفي مجال الموارد البشرية، ولذلك وجب عليها أن تواصل اعتمادها أيضا على التعاون الدولي.

"أما صنع السلام، فقد أقررنا أيضا أن للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دورا هاما تقوم به. ويمكننا أن نرى بوضوح ما بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من تعاون في هذا المجال، وذلك بإيفاد وسطاء ومبعوثين وممثلين خاصين؛ أما بالنسبة إلى بوروندي مثلا، فيتجلى هذا التعاون من خلال الحوار الداخلي في الكونغو والمؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات الكبرى، وفي المحادثات بشأن دارفور.

"وبصدد صون السلم، فقد أنشأ الاتحاد الأفريقي آليات جماعية، من قبيل مجلس السلم والأمن، وهو حاليا يعقد اجتماعا. ويمكن للمنظمات دون الإقليمية، كالجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا، أن تستفيد من خبرة مثرية. ونود أن نؤكد من جديد التزامنا بشراكة معززة، بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال إدارة أزمة دارفور. وتؤمن أفريقيا بأن الانتقال إلى قوة للأمم المتحدة يندرج تماما في إطار المنطق الذي ساد إلى الآن في هذا النوع من الحالات. ولن نزيد على هذا شيئا في هذه المرحلة. وستنتظر حصيلة الاجتماع الجاري عقده.

"وعلاوة على ذلك، علينا أن نشير كذلك إلى أنه، في سبيل تعزيز قدرات التدخل – بفضل ترتيبات الاحتياط – دعا الاتحاد الأفريقي إلى إنشاء خمسة ألوية، تتكون كل منها من ٥٠٠ ٣ إلى ٠٠٠ ٥ فرد، بحلول عام ٢٠١٠. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم تلك المبادرة، التي ستصبح نموذجا يُقتدى في مسارح العمليات الأخرى.

"بناء السلام له بعد إقليمي واضح جدا. ونحن مقتنعون بأن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الشريكة للأمم المتحدة، فضلا عن المؤسسات المالية، يمكن أن تؤدي دورا رئيسيا في استحداث نهج تكاملي منسق في ذلك المجال. وهذه واحدة من المهام التي أنيطت بلجنة بناء السلام التي أنشئت حديثا والتي تعلق عليها أفريقيا كبير آمالها.

"التحديات التي يجب علينا أن نتصدى لها في مناقشة اليوم تنطوي على تعريف دور وتحديد طابع المنظمات الشريكة للأمم المتحدة التي تتدخل

من أجل صون السلام والأمن الدوليين. وفي ذلك الصدد، نشاطر الأمين العام وجهات نظره باقتراح أن يدرس مجلس الأمن مسألة نطاق التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى وأن يقيّم الدور الذي ترغب تلك المنظمات في اختياره لنفسها إما كمنظمات إقليمية تعمل بموجب الفصل الثامن من الميثاق أو كمنظمات حكومية دولية تعمل بموجب أحكام أخرى.

"وبعد تحديد طابع تلك المنظمات وقدرتها على العمل سيتسنى تعريف النطاق التشغيلي لعملها الذي يمكننا بالاستناد إليه تحديد دور كل منها. وتبعا لذلك، وبغية تجنب البلبلة في هذا المجال، يجب أن نطلب من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية التي تود أن تساهم في تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة أن تبرم اتفاقا رسميا مع الأمين العام استجابة للنداء الذي وجهه رؤساء الدول في اجتماع قمة ٢٠٠٥.

"ختاما، فيما يتعلق بأفريقيا مرة أخرى، نود أن نرحب بحرارة بالقرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) عن تعزيز فعالية دور المجلس في منع نشوب الصراعات، خاصة في أفريقيا. والكونغو، بصفتها الرئيس الحالي للفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن المعني بمنع نشوب الصراعات وحسمها في أفريقيا، تقدر كامل التقدير أهمية هذا الصك.

"أخيرا، يؤيد وفدي تأييدا تاما مشروع البيان الرئاسي الذي تفاوض عليه بصبر وقدمه وفد رئيس المجلس."

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة جاكي ولكوت ساندرز، الممثلة المناوبة للولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة ساندرز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): نرحب بحضوركم هنا، سيدي، وبوزيرة خارجيتكم، لترؤس مناقشة المجلس لمسألة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

طَرْح هذا الموضوع يتسم بحسن التوقيت وتزايد الأهمية، خاصة في ضوء زيادة عدد البنود المدرجة على جدول أعمال المجلس، وزيادة تعقيد مسائل السلام والأمن. إننا نشاطركم اهتمامكم باستكشاف طرق تحسين التنسيق وتقاسم الأعباء كجزء من جهودنا الجماعية لتعريف الأساليب المتسمة بالكفاءة والفعالية للمساعدة في استتباب السلام والأمن الدوليين. ونرحب على وجه التحديد بالفرصة التي تمثلها مناقشة اليوم لاستعراض التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، فضلا عن طرائق زيادة أثر ذلك التعاون على الدفع بمقاصد مجلس الأمن إلى الأمام.

إن أنشطة المنظمات الإقليمية، عندما يخطط لها على نحو ملائم وتنفذ بالقدرة اللازمة يمكن أن تقوي وتعزز مجموعة متنوعة من الأهداف الحاسمة الأهمية، مثل حل الصراع وصون السلام والنهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان وتوثيق عرى التعاون في ميدان الأمن الدولي، ومواجهة الإرهاب والجريمة عبر الوطنية، وحتى دعم التنمية الاقتصادية.

المنظمات الإقليمية يمكن أن تضيف صلات ومعارف وخبرات فريدة ومهمة إلى أي جهد للتصدي للمشاكل والصراعات في مناطقها. وينطوي النهج التعاوني المتعدد الأطراف بين أجهزة الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات الإقليمية المناسبة على إمكانية خلق وتجميع طاقات قيمة

وزيادة احتمالات التدخلات الناجحة زيادة كبيرة. ويمكن للتعاون المحسن بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة أن يتسم بقيمة عالية، خاصة عندما تتمكن من تشاطر الدروس المستفادة والمعلومات حول بعثات حفظ السلام.

يجب أن نشجع مجلس الأمن والأمانة العامة على التشاور مع العناصر الإقليمية الفاعلة المناسبة، عند الضرورة، لتبادل المعلومات والبحث عن طرائق لتسخير خبرتها في حل الصراعات ومنع نشوبها تسخيرا أفضل. لكننا نؤمن بصورة عامة بأن هذا يجب أن يتم بصورة غير رسمية ويجب ألا ينتقص من العلاقة الهامة فيما بين الدول الأعضاء داخل الأمم المتحدة. يجب علينا أن نتوخى الحذر من فرض أي متطلبات يمكن أن تحدّ من قدرتنا في وقت الأزمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد كنزو أوشيما، الممثل الدائم لليابان.

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أنقل مشاعر أسف وزير خارجيتي، السيد آسو، للرئيس، ولوزيرة خارجية اليونان، وللوزراء الحاضرين، فقد تعذرت عليه المشاركة شخصيا في اجتماع اليوم بسبب أنشطة حزبية هامة في الوطن.

كما نود أن نعرب عن امتناننا لليونان على اتخاذها زمام مبادرة عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم. ومن حسن الطالع لنا أن تترأس وزيرة خارجية اليونان شخصيا هذا الاجتماع الهام.

ونرحب أيضا بمشاركة ممثلين عن منظمات إقليمية هامة في المناقشة.

دور المنظمات الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين ما فتئ يتعاظم، والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أصبح عاملا جوهريا في ذلك الصدد.

ورغم أن الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، يضطلعان بدور محوري في مجال صون السلام والأمن الدوليين، فإن التدابير التكميلية التي تتخذها المنظمات الإقليمية ما فتئت تكتسي طابعا جوهريا بشكل متزايد. وإن انخراط المنظمات الإقليمية، بمعرفتها الوثيقة بالظروف والموارد والخبرات المحلية وبشعورها بالتملك الإقليمي في الجهود المبذولة في سبيل السلام والأمن، يعطيها ميزة واضحة ويمثل عاملا أساسيا في حل الصراعات وعمليات بناء السلام التي تعقبه.

ثمة حاجة أيضا إلى أن يقوم مجلس الأمن وأجهزته الفرعية بتعزيز التعاون مع مختلف المنظمات التي تتمتع بشبكات واسعة متنوعة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن. وانطلاقا من وجهات النظر تلك يصبح التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية جوهريا أيضا. وفي ذلك الصدد أود أن أتطرق إلى بضعة مجالات.

أولا، إن الدور الذي أدته المنظمات الإقليمية في معالجة الصراعات تمخض عن نتائج ملموسة يمكن رؤيتها فعلا في أنشطة الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، وقد تجلت، على سبيل المثال، في أنشطة البعثة الأفريقية في بوروندي وبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وقوة الاتحاد الأوروبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن رأينا أن التعاون في سبيل تيسير الانتشار السريع لحفظة السلام سيمكننا من التغلب على الصراعات بسرعة أكبر وكفاءة أعظم. ثمة خيارات عدة متوفرة لتحسين تلك الأنشطة – مثلا، عن طريق ترتيبات عملية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أو البلدان الأعضاء في تلك المنظمات – توفر الأمم المتحدة بموجبها، بكفاءة أكبر وبمساعدة مجتمع المانحين، التدريب والعدة وغير ذلك من أنواع المساعدة اللازمة لبناء القدرات لدى قوات المنظمات الإقليمية أو قوات البلدان الأعضاء بها. ومع أن هذه المساعدة في بناء القدرات سبق أن قُدمت ضمن أطر ثنائية أو أطر مجموعة الثماني، فإننا إن

تمكنّا من وضع منهجية للمساعدة المقدمة بالفعل من بعض البلدان المانحة في هذا الميدان، مما يكفل صلة أمتن بين تلك الأنشطة والأمم المتحدة، فإن الكفاءة سترتفع ارتفاعا مذهلا.

ثانيا، أحد الجوانب الهامة للدور الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية في بناء السلام يكمن في تشجيع التملك لعملية ما بعد الصراع. واليابان تدعم مشاركة المنظمات الإقليمية في لجنة بناء السلام وترحب بالانخراط الحثيث للمنظمات الإقليمية المعنية، مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في الاجتماعات المخصصة لبلدان معينة التي تعقدها لجنة بناء السلام بشأن سيراليون وبوروندي.

ثالثا، هناك حاجة إلى تعزيز الحوار بين تلك المنظمات ومجلس الأمن. وقدمت اليابان اقتراحين يتضمنان تدابير محددة لتيسير التعاون الوثيق بين المجلس والمنظمات الإقليمية. والاقتراح الأول هو أنه ينبغي لممثلي مجلس الأمن، حينما يقومون بزيارات في بعثات لمجلس الأمن، أن يرتبوا للاجتماع مع ممثلي المنظمات الإقليمية. ويتمثل الاقتراح الثاني في توفير المزيد من الفرص لممثلي المنظمات الإقليمية لإحاطة المجلس علما بأنشطة هذه المنظمات.

فيما يخص الاقتراح الأول، نرحب بالاجتماع الأول بين بعثة مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي عُقد في أديس أبابا خلال زيارة البعثة للسودان وتشاد في حزيران/يونيه. وفيما يتعلق بالاقتراح الثاني، لقد سرَّنا أن علمنا أن فرص المنظمات الإقليمية في تقديم إحاطات إعلامية إلى مجلس الأمن تتزايد باستمرار، كما يتمثل في الإحاطة الإعلامية التي من المقرر أن تقدمها الهيئة الحكومية الدولية للتنمية عن الحالة في الصومال في وقت لاحق من أيلول/سبتمبر الجاري.

وبغية تعزيز تنفيذ قرارات مجلس الأمن، ينبغي للمجلس وهيئاته الفرعية التعاون مع طائفة واسعة من المنظمات. ونعرب عن تقديرنا لسعي الهيئات الفرعية للمجلس، بما فيها لجنة مكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، إلى تعزيز تعاونها، ليس فقط مع المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنظمة الدول الأمريكية والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بل أيضا مع المنظمات الدولية الأخرى، بما فيها منظمة الطيران المدني الدولي ومنظمة الجمارك العالمية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية.

وتشيد اليابان إشادة عالية بالاتحاد الأفريقي على العديد من جهوده الرامية إلى منع نشوب الصراعات وتسويتها باعتبار ذلك تعبيرا عن الملكية الأفريقية، بما في ذلك الجهود الجديرة جدا بالإشادة التي تبذلها بعثة الاتحاد الأفريقي السودان في دارفور. وبغية دعم تلك الجهود، قدمت اليابان مختلف أشكال المساعدة في تعزيز بناء قدرات الاتحاد الأفريقي وعملياته. وسنواصل تقديم ذلك الدعم حسب الاقتضاء.

وأخيرا، نود أن نشكر وفد اليونان على إعداده مشروع البيان الرئاسي، الذي نؤيده. وستدعم اليابان المبادرات القائمة والجديدة الرامية إلى تعزيز التعاون بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي نانا إفاه – أبنتنغ، الممثل الدائم لغانا.

نانا إفاه – أبنتنغ (غانا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن اعتذر لمعالي السيدة دورا بكويانس، وزيرة خارجية اليونان، على عدم تمكن وزير خارجية بلدي من الحضور إلى هنا بسبب اجتماع بشأن دارفور يعقده مجلس

السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وكان الوزير يود فعلا الحضور إلى هنا شخصيا، ولهذا السبب طلب تغيير ترتيب كلمة غانا من الكلمة الخامسة إلى الأخيرة. ونظرا لغيابه، يشرفني أن أقرأ عليكم بيانه بالنيابة عنه.

”إنني أهنئ وزيرة خارجية اليونان وأهنئ أعضاء الوفد اليوناني الآخرين بتولي اليونان رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر، وأتمنى لهم كل النجاح في فترة ولايتهم. كما نقدم الشكر لجميع أعضاء المجلس على تعاونهم ودعمهم خلال رئاسة غانا في شهر آب/أغسطس، التي تعين عليها التعامل مع الحالات الصعبة في لبنان والسودان.

”ولاحظنا مؤخرا بعض الاتجاهات المثيرة للقلق في العلاقات بين الأمم المتحدة وبعض البلدان الأفريقية. وبالتالي نرحب بفرصة إعادة النظر في مسألة التعاون بين الأمم المتحدة والكيانات الإقليمية، بغية تحديد أفضل السبل للتصدي للتحديات المتوسطة والطويلة الأجل.

”ومن المؤكد أن التعاون الفعال بين الأمم المتحدة والكيانات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تعزيز السلام والأمن لا يمكن تحقيقه إلا إذا استخدمت تلك الهيئات الإقليمية نفوذها على الدول الأعضاء للدفع نحو تحقيق أهدافنا المشتركة. ونرى أن من واجب الكيانات الإقليمية تعزيز قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلام وذلك، في جملة أمور، بكفالة عدم تعويق المساعي الدولية للسلام.

”ولا نزاع في أن الالتزام الثابت للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا نحو السلام وتصميمها على العمل مع الأمم المتحدة هما الأمران اللذان جعلا تعاون الكيانين تعاونا مثمرا للغاية، وخاصة في سيراليون وليبريا. والاختلاف بين لفتات التعاون الرمزية والشراكة الأمنية الإقليمية العالمية ذات المغزى المتوخاة في الفصل الثامن من الميثاق هو اختلاف واضح نشهده جميعا. ويتناقض تناقضا صارخا مع ذلك عدم التعاون الذي تبديه بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، مما يمكنه أن يوهن دور الاتحاد في الشراكة الأمنية الإقليمية العالمية.

”وفي ذلك الصدد، نتوقع أن ترفع قريبا القيود المفروضة على بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. وبالمثل، يجب توسيع وجود الأمم المتحدة القائم بالفعل في جنوب السودان ليشمل دارفور، إذا أريد إنقاذ حياة ملايين الأشخاص المشردين.

”في الشهر الماضي، في نهاية المناقشة المفتوحة التي ابتدرتها غانا بشأن موضوع توطيد السلام في غرب أفريقيا (انظر S/PV.5509)، توافقت الآراء في المجلس على تعزيز التعاون المثمر للغاية الذي شاهدناه بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تحقيق الاستقرار في منطقتنا بعد أعوام من الصراع. ونشيد بالمجلس على المبادرات الهامة التي اضطلع بها في الأعوام الأخيرة بغية تعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وعلى وجه الخصوص، نقدر عمل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بمنطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، المؤلفة من ممثلي مختلف الإدارات في الأمانة العامة والوكالات المتخصصة، فضلا عن مساعي مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، بقيادة السيد أحمد ولد عبدالله، في صياغة علاقة وثيقة

للعمل بين الهيئة العالمية ونظيرتها الإقليمية مع إبراز أهمية اتباع نهج شامل ومنسق نحو صنع السلام.

"ونتوقع من تلك الاتصالات وضع إطار عمل ناجح للمزيد من التعاون، وخاصة في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (S/2000/809)، الذي قاده السفير الأخضر الإبراهيمي في عام ٢٠٠٠. وكما يلاحظ التقرير على نحو صائب، نجد أن الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا كليهما متحمسان للغاية لعمليات حفظ السلام ذات القيادة الإقليمية ولكن لديهما جوانب ضعف في التخطيط والقدرات على الإدارة، يزيد من سوئها عدم كفاية الموارد المالية.

"ونؤيد الاقتراحات المقدمة بشأن التعاون على تطوير القدرات المطلوبة في تلك المجالات، إضافة إلى المجالات الأخرى مثل الاستخدام المنسق لمواقع اللوجستيات، واستيعاب قدرات القوات الاحتياطية الأفريقية في نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية، وتنظيم تبادل ضباط الأركان بين المقرين، وتبادل الدروس المستفادة وخبرة التخطيط، وتحسين استخدام الإنذار المبكر والمعلومات التحليلية في أفريقيا فضلا عن مواءمة مواد التدريب والتدريس.

"وفي الوقت نفسه، لا بد أن نأخذ في الاعتبار التوصيات العملية الأخرى التي قدمها الأمين العام في تقريره (S/2006/590) عن الشراكة الأمنية الإقليمية العالمية وما يتصل بذلك من التحديات والفرص. وكان التقرير محصلة لستة اجتماعات رفيعة المستوى عقدت بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٥.

والأمر الذي يثير اهتمامنا بصفة خاصة هو المشاورات الحالية المباشرة من مكتب إلى مكتب، التي تجريها الأمم المتحدة مع الاتحاد الأوروبي، ومجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويمكن أن يعدل ذلك النموذج ويستخدم لتعزيز الحوار بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن منع نشوب الصراعات.

"وإضافة إلى ذلك، يمكننا العمل مع الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى للمضي قدما في تنفيذ برنامج العمل المعني بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه بجميع جوانبه من خلال تعزيز برامج تقديم المساعدة التقنية والتعاون الدولي. ولا بد من الاستخدام الفعال للدروس المستفادة من عقود من التجربة في صنع السلام، على النحو الذي طالب به مجلس الأمن في مختلف القرارات والبيانات الرئاسية.

"كما أننا نعتزم الإسهام في صياغة بيان عام للمبادئ، على النحو المقترح في تقرير الأمين العام، يمكن أن يوفر آلية توجيهية للتعاون في المستقبل مع جميع الموقعين على البيان وبينهم وبين الأمم المتحدة.

"وأحد مجالات الاهتمام يتصل بضرورة تعزيز التنسيق بين الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية، التي لم يتجاوز معظمها مراحل التشكيل وبالتالي تفتقر إلى المؤسسات الجيدة التطوير. كما أننا نقر بضرورة قيام مختلف الكيانات الإقليمية، في إطار مناطقها، بترشيد أنشطتها بغية تفادي الازدواجية المهدرة للجهود.

"إن أفضل ضمان للسلام والأمن لجميع الدول في العالم اليوم هو إنشاء نظام متعدد الأطراف وموثوق به ومنظم حول المبادئ والقيم الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وقد استثمرت الأمم المتحدة عبر السنين موارد كبيرة في سعيها إلى إنشاء شراكات قوية مع مختلف الهيئات الإقليمية، بغية الاستفادة من مزاياها الفريدة. ونقدر الدور الداعم الذي تضطلع به منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأفريقي والعديد من الهيئات الحكومية الدولية الأخرى. ونعتقد أنه لا يمكن أن يكون وراء جميع تلك الجهود للشراكة الأمنية الإقليمية الدولية التي نبنيها هدف أسمى من العمل معا من أجل أن نوفر لمعظم البشرية الحقوق وعمليات الحماية الأساسية التي يضمنها الميثاق.

"وغانا، بقيادة رئيس الجمهورية، فخامة الفريق أول جون أغيكم كوفور، على اقتناع راسخ بأن بلوغ تلك الحالة السعيدة في غرب أفريقيا سيكون، في نهاية المطاف، نتيجة لتطورين توأمين متزامنين هما - التمكين الشعبي الديمقراطي والنمو الاقتصادي السريع - بحيث يمكن، في هذا الجيل، القضاء على الفقر الشامل في غرب أفريقيا، الأمر الذي يساعد شعوب غرب أفريقيا على الانضمام إلى الحركة المتوسعة دائما للتقدم والازدهار العالميين في ظل ظروف يتوفر فيها المزيد من الأمن والسلام. وذلك هو الطريق الذي يريد سكان غرب أفريقيا أن يسيروا عليه. وينبغي للمجتمع الدولي، بحكم إنسانيتنا المشتركة، أن يقدم أقصى الدعم لذلك التصميم".

وأخيرا، سيدي الرئيس، يؤيد وفدي مشروع البيان الرئاسي الذي أعده وفدكم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر صاحب المعالي، وأعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة السيد ماركوس ليرا، وكيل وزارة الخارجية في فنلندا، للإدلاء ببيان باسم الاتحاد الأوروبي.

السيد ليرا (فنلندا) (تكلم بالانكليزية): كان وزير خارجيتنا يود في الواقع أن يحضر إلى هنا اليوم، ولكنه يحضر الآن اجتماعا للمجموعة الرباعية بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط.

يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن باسم الاتحاد الأوروبي. وقد أعرب عن تأييده لهذا الإعلان البلدان المنضمان لعضويته بلغاريا ورومانيا، والبلدان المرشحان لعضويته جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والتي يحتمل ترشيحها للعضوية البوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

واسمحوا لي في البداية بتوجيه الشكر لرئاسة المجلس على عقد هذه الجلسة في توقيت مناسب. فقد اتفق أعضاء الأمم المتحدة في اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ على تقديم الدعم لتقوية العلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، عملا بأحكام الفصل الثامن من الميثاق. ومن أولويات الاتحاد الأوروبي في الدورة الحادية والستين للجمعية العامة دعم تنمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة بوصفه وسيلة لتعزيز فعالية تعددية الأطراف. ونرى في ذلك مجالا زاخرا بالإمكانيات؛ وقد تمخض هذا التعاون بالفعل عن بعض النتائج.

وفي التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي نموذج طيب للكيفية التي يمكن أن تؤدي بها هذه الجهود إلى تحقيق إنجازات ملموسة. وتتناول ورقة المناقشة الممتازة التي أعدتها الرئاسة اليونانية لمجلس الأمن

(S/2006/719، المرفق) أيضا بناء القدرات اللازمة لتعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي على استعداد لمناقشة ما جاء بها من توصيات.

ونرحب بالتشديد على زيادة مسؤولية المنظمات الإقليمية عن عمليات حل الصراعات الإقليمية وزيادة إمساكها بناصية تلك الجهود. وفي الوقت ذاته، من المهم أن يجري هذا داخل إطار الأمم المتحدة وبدعم من مجلس الأمن، وأن تُحترم المبادئ العالمية من قبيل سيادة القانون وحقوق الإنسان وبناء السلام.

ومن المفيد لنا أن نجتمع هنا اليوم لتبادل الآراء بشأن طريق التقدم للأمام. ولكني أود أيضا أن أضيف كلمة تحذير. ينبغي أن نبحث عن النتائج وأن نحرص على تجنب استحداث هياكل إضافية. وأتفق كل الاتفاق مع الأمين العام في أن إقامة شراكة أكثر فعالية ينبغي أن تستند إلى الميزات النسبية التي تتمتع بها كل منظمة. وينبغي كذلك أن نحرص على عدم فرض إطار موحد على منظمات شديدة الاختلاف فيما بينها.

وقد يكون من المفيد توفير إيضاح للمفاهيم المتعلقة بدور المنظمات المشتركة في هذا الإطار. وتُظهر الدراسة الاستقصائية لبناء القدرات التي أجرتها جامعة الأمم المتحدة بوضوح التفاوت الهائل في مجالات عمل المنظمات الداخلة في هذه الشراكة وأدوارها وقدراتها. ومع دعم الاتحاد الأوروبي الكامل لجهود تعزيز القدرات، ولا سيما قدرات الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية، فهو يتفق مع الأمين العام في أننا لا ينبغي أن نأخذ بنهج ''مقياس واحد للجميع''؛ فالعبرة بالنتائج. ويرى الاتحاد الأفريقي أن تشكل المرونة وخفة الهياكل، وفوق كل شيء الواقعية، المبادئ التوجيهية للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

ويحدد تقرير الأمين العام (S/2006/590) عددا من المجالات لتعزيز التعاون، لا سيما منع نشوب الصراعات وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام ونزع السلاح وعدم الانتشار. وكلها مجالات ينشط الاتحاد الأوروبي فيها ويتعاون مع الأمم المتحدة. وسأتطرق إلى هذه المسائل بمزيد من التفصيل في بياننا في الاجتماع الرفيع المستوى السابع بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الدولية، الذي يعقد يوم ٢٢ أيلول/سبتمبر. وأكتفي في سياق جلسة اليوم بشرح الفلسفة الكامنة وراء تعاون الاتحاد الأوروبي مع الأمم المتحدة، وأعطي مثالا ملموسا على كيفية ترجمة هذا التعاون إلى أعمال، وبخاصة في مجال إدارة الأزمات.

يرى الاتحاد الأوروبي أن علاقاته بالأمم المتحدة من الدعامات الرئيسية في عمله الخارجي. وكما جاء في استراتيجية الأمن الأوروبي لعام ٢٠٠٣، تتمثل إحدى أولويات الاتحاد الأوروبي المحورية في تعزيز الأمم المتحدة وتزويدها بما يلزم للوفاء بمسؤولياتها والعمل بشكل فعال. ذلك أن الاتحاد الأوروبي ذاته هيكل يرمي إلى تحقيق السلام والأمن في منطقته. وقد أنشئ الاتحاد للتغلب على إرث حربين عالميتين ومنع نشوب حروب جديدة في أوروبا. وتتمثل فكرة تأسيس الاتحاد الأوروبي في إنشاء منطقة يسودها السلام والرخاء، بالاعتماد على التجميع الطوعي للسيادة والمؤسسات المشتركة وسيادة القانون. ويؤكد الاتحاد نفس هذه القيم في العلاقات الدولية الأوسع نطاقا. ومن ثم فهو يعدّ، استنادا إلى ما اكتسبه من خبرات، داعية نشطا لفعالية تعددية الأطراف.

وقد أكد الاتحاد الأوروبي مجددا دعمه للأمم المتحدة في مناسبات عديدة، سواء في بيانات هامة، بما في ذلك البيانات على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات، أو من خلال ما يتخذه من إجراءات. وقد تكثفت العلاقات بين

الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في الأعوام الأخيرة. وأود أن أسلط الضوء بصفة خاصة على التعاون بين الاتحاد والأمم المتحدة في مجال إدارة الأزمات. وبدأ هذا التعاون ينمو حين كانت الأمم المتحدة تنظر في إصلاح عمليات السلام التابعة لها، وذلك في إطار عملية التقرير (S/2000/809) الذي أعده الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام برئاسة الأخضر الإبراهيمي، الذي تزامن مع وضع الأسس للسياسة الأوروبية للأمن والدفاع. والتمست الأمم المتحدة في مواجهة الطابع المتغير لحفظ السلام مزيدا من الدعم من الجهات الفاعلة الإقليمية.

وشكلت عمليتان اضطُلع بهما عام ٢٠٠٣ في إطار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع اختبارين حقيقيين وناجحين للعلاقة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. فقد تسلمت بعثة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك المهام التي كانت تقوم بها فرقة الشرطة الدولية. كما نجحت العملية ”أرتميس“ التي نفذت بقيادة الاتحاد الأوروبي في صيف عام ٢٠٠٣، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٤٨٤، في تحقيق استقرار الحالة الأمنية وتحسين الحالة الإنسانية وحماية السكان المدنيين في بونيا، شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقد شكل هذان النموذجان للتعاون على أرض الواقع انطلاقة كبيرة في العلاقات بين المنظمتين. ووضع الإعلان المشترك بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمات الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ إطارا للتشاور بين المنظمتين، حيث حدد المجالات الأربعة التالية لمواصلة التعاون: التخطيط والتدريب والمواصلات وأفضل الممارسات. وأنشئت آلية للتشاور، هي اللجنة التوجيهية، من أجل تعزيز التنسيق في تلك المجالات بين الأمم المتحدة، وبصفة خاصة إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية، وبين موظفي الاتحاد.

ومنذ بداية عام ٢٠٠٣، يشترك الاتحاد الأوروبي في أكثر من ١٢ عملية عسكرية أو مدنية، معظمها بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة. ولا شكل أن العلاقة الجديدة مع الأمم المتحدة أيضا أعطت حافزا لجهود الاتحاد الأوروبي للنهوض بقدرته على إدارة الأزمات وتطورت إلى تعاون مثمر للغاية. ولن أتطرق على تفاصيل التعاون التقني بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وإنما أوجه اهتمامكم بإيجاز إلى أحد الإنجازات في الآونة الأخيرة، وهو نشر الاتحاد عملية عسكرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما فيها عنصر متقدم في كينشاسا مؤلف من عدة مئات من الأفراد العسكريين وقوة بحجم كتيبة مشاة على الأفق قابلة للنشر السريع عند الاقتضاء.

وتتعاون الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي أيضا بشكل بناء في جمهورية الكونغو الديمقراطية فيما يتعلق بمراقبة الانتخابات. وتم نشر حوالي ٣٠٠ من مراقبي الاتحاد الأوروبي بدعم لوجستي كامل من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومكّنت الترتيبات الأمنية لبعثة الاتحاد الأوروبي للمراقبة الاتحاد من طلب مساعدة بعثة الأمم المتحدة حيثما اقتضى الأمر طيلة مدة انتشار بعثة الاتحاد.

ويتمثل التطور الحديث الآخر في دور الاتحاد الأوروبي في الجهود الرامية إلى ضمان تنفيذ سريع لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي الاجتماع الطارئ لمجلس الاتحاد الأوروبي، المنعقد في ٢٥ آب/أغسطس، تبادل وزراء الخارجية في الاتحاد الأوروبي الآراء مع الأمين العام كوفي عنان بشأن الحالة في لبنان. ورحب المجلس بالعوامل التي طرحها السيد عنان بشأن الإطار التنفيذي لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وتدل المساهمة الكبيرة لمجموع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، الذي أصبح يشكل العمود

الفقري لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، على أن الاتحاد الأوروبي يلتزم بمسؤولياته.

وأود التشديد على مجال آخر للتعاون، كما فعل ذلك الأمين العام في تقريره، هو منع نشوب الصراعات. وبالفعل، يجري منذ عام ٢٠٠٣ حوار مكتبي جغرافي منتظم بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بشأن منع نشوب الصراعات.

واسمحوا لي بذكر لجنة بناء السلام المنشأة مؤخرا، والتي باشرت عملها الآن. إن اللجنة ستضطلع بدور مركزي في منظومة الأمم المتحدة لتحديد استراتيجيات بناء السلام في البلدان الخارجة من الصراع، وتعزيز التنسيق. وسيكون للتعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية، وإشراك المجتمع المدني في بناء السلام، أهميتهما بغية ضمان نجاح عمل اللجنة. ولا بد من إشراك المنظمات الإقليمية المعنية وفق مجالات عملها وأدوارها وقدراتها. ويلتزم الاتحاد الأوروبي التزاما كاملا ونشطا، بحكم ما يضطلع به من دور عالمي ريادي في بناء السلام، وبوصفه في طليعة مَن قدّموا الأموال لهذا الغرض، بالمساهمة في عمل اللجنة منذ بدايته.

وخلاصة القول إن الاتحاد الأوروبي يولي أولوية لتعميق تعاونه وتوسيعه مع الأمم المتحدة في المجالات التي ذكرت، وغيرها من المجالات الكثيرة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة السيد خوسي ميغيل إنسولزا، الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية.

السيد إنسولزا (تكلم بالإسبانية): أود الإعراب عن امتناني لمنحي هذه الفرصة للإدلاء بكلمة أمام مجلس الأمن بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في صون السلام والأمن.

في المستهل، أود القول إن منظمة الدول الأمريكية تتشاطر مبادرة الأمين العام لإقامة شراكة إقليمية وعالمية استراتيجية في هذا المجال، وتؤيدها تأييدا كاملا. ولا يمكن التعامل معها بأي أسلوب آخر، لأن منظمة الدول الأمريكية منظمة ذات أهداف سياسية، تتألف من ٣٥ دولة عضوا في الأمم المتحدة. ولذلك، فالأفكار، والتحديات والفرص التي نواجهها متطابقة، خاصة في ما يتعلق بتطور حالات اندلاع أزمة من الأزمات وسبل تسويتها، بالإضافة إلى الحكم، والتنمية.

ومن هذا المنطلق، شاركنا بهمة في اللجنة الدائمة وغيرها من الأنشطة في ذلك المجال، على أساس قرار مجلس الأمن ١٦٣١ (٢٠٠٥)، الذي يؤكد ضرورة اتخاذ خطوات هامة لتطوير التعاون بين منظماتنا. ونتشاطر الفكرة، التي طُرحت هنا في مناسبات عديدة، حول الحاجة إلى الانتقال من مجرد سياسة للتشاور، إلى تنظيم أوضح لما نقوم به من أنشطة تنفيذية. ونأمل أن نستطيع المساهمة في ذلك بجهودنا وبتجاربنا الخاصة، خاصة ما اكتسبناه من تجربة طوال العام الماضي، في ما يتعلق بعملنا مع الأمم المتحدة.

وكانت أكثر تلك التجارب أهمية، بالتأكيد، هي تعاوننا مع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، من خلال البعثة الخاصة لمنظمة الدول الأمريكية، لاستعادة النظام الديمقراطي. فقد تولينا بصورة مشتركة مهمة التعاون مع الحكومة المؤقتة لهايتي، بغية تنظيم انتخابات ديمقراطية. وحظينا بتوزيع مناسب جدا للأعباء. ووضعت منظمة الدول الأمريكية، بالتعاون مع الحكومة، سجلا للناخبين يضم ٣,٥ مليون ناخب. وبفضل الدعم اللوجيستي لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، والأمم المتحدة، قمنا بتنظيم أكثر الانتخابات ديمقراطية ومشاركة في تاريخ ذلك البلد.

وفي ما يتعلق بالتعاون بين منظمتنا الإقليمية والأمم المتحدة، أعتقد أن ما اكتسبناه من تجربة في هايتي، يمكّننا من التصدي للتحديات التي ما زالت قائمة في ذلك البلد الذي يجتاز عملية انتقال، وهي تحديات تتمثل في مواصلة تقديم دعمنا المشترك إلى حكومة روني بريفال لإقامة الديمقراطية بشكل كامل، وتحقيق إعادة التعمير الوطني، وصنع السلام في البلد، ومشاطرة تجربتنا لتشجيع التعاون في المستقبل مع المؤسسات. وبفضل ذلك التعاون، تمكنت قوات العديد من البلدان الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة من المشاركة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وبهذا، يكون الأمريكيون اللاتينيون قد شرعوا بوضوح في المساهمة بشكل أكبر بكثير في تسوية صراعاتهم الذاتية. ويجب أن يشكل ذلك، في نظرنا، الأسلوب الجديد للتعاون بيننا في المستقبل.

وأعتقد أن تجاربنا الأخرى كانت إيجابية كذلك، مثل الحوار الذي أجريناه بشأن أزمات أخرى في الإقليم – في إكوادور وبوليفيا. وأثبتنا أننا نستطيع أن نتحاور ونعمل معا. غير أن التجربة أثبتت أنه كان لزاما علينا إجراء مشاورات مسبقة قبل القيام بعملية تدخل موازية في هذين البلدين العضوين في منظمتنا. ونرى أنه من الأفضل لنا منع نشوب الأزمات معا، والتحاور معا، وأن تكون لنا سياسات عامة مشتركة، ومن ثم، نقوم، كما فعلنا في هايتي، بتوزيع مناسب للوظائف والاختصاصات، حتى يتسم ما نتخذ من إجراءات بأكبر قدر من الفعالية.

وأعتقد أننا اكتسبنا تجربة في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، أنجزنا عملا هاما مع منظمات المنظومة، من قبيل منظمة العمل الدولية، في التحضير لآخر مؤتمر قمة عقد في الأرجنتين، في مار دي بلاتا. وعملنا معا في بعثات لمراقبة الانتخابات، ولدينا تعاون جار مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي تشكل من حيث جميع الجوانب العملية جزءا من منظومة البلدان الأمريكية والأمم المتحدة. وشكلت تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أداة رئيسية، إلى جانب سياسات بلداننا، حظيت أيضا بتأييد منظمة الدول الأمريكية.

وينبغي لنا تنسيق كل هذا في المستقبل، كما قلنا هنا، بصورة عملية ومرنة، ولكن على نحو أكثر استقرارا. وعلينا إيجاد سبل لإضفاء طابع مؤسسي على تعاوننا – ليس من خلال هيئات، أو إنشاء مؤسسات جديدة، بل بمعايير دائمة ستبين لنا، بشأن كل مؤسسة على حدة، المجالات التي يمكننا فيها تنفيذ تعاون واضح وفعال. ونعتقد أن المنظمات الإقليمية يمكن أن توفر التزاما أفضل ورؤية أوضح، ومعرفة سياسية وثقافية أكبر، في ما يتعلق بالصراعات الجارية في مجالها الجغرافي. وبفضل ذلك التعاون، سيصبح ما تتخذه الأمم المتحدة من إجراءات لصون السلم والأمن أكثر فعالية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد لاورو باها، رئيس لجنة نيويورك التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

السيد باها (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا – إندونيسيا، بروني دار السلام، تايلند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، الفلبين، فييت نام، كمبوديا، ماليزيا، ميانمار.

وتهنئ رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) الرئاسة اليونانية على قيادتها المتازة للمجلس في أيلول/سبتمبر وتتقدم بالتهنئة إليكم يا سيدتي على مواصلة المجلس مناقشة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في جلسة علنية.

إن آسيان تواصل تأييدها التام للأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين وتنمية العلاقات الودية بين الدول والتعاون الدولي في تذليل المشاكل الدولية. وخلال العقود الأربعة الماضية، تقدمت آسيان بمبادرات عديدة ساهمت بشكل كبير في إرساء السلم والأمن والاستقرار في المنطقة. وتشمل تلك المبادرات إعلان منطقة السلام والحرية والحياد في جنوب شرق آسيا ومعاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا وإعلان التزام آسيان ومعاهدة نزع السلاح النووي من منطقة جنوب شرق آسيا، وإنشاء محفل آسيان الإقليمي وعملية آسيان +٣ - الصين واليابان وكوريا - والإعلان المتعلق بتصرف الأطراف في بحر الصين، والتدابير الإقليمية التي اتخذت بالتعاون مع الأمم المتحدة فيما يتعلق بكمبوديا وتيمور- ليشتي.

وتشارك آسيان حاليا في الارتقاء بالتعاون السياسي والأمني لآسيان إلى صعيد أرفع في إطار المجتمع الأمني لآسيان، الذي يمثل الركيزة الثالثة لهدف المنظمة الرامي إلى إنشاء مجتمع آسيان بحلول عام ٢٠٢٠. ويهدف المجتمع الأمني لآسيان إلى ضمان تعايش بلدان المنطقة في سلام بعضها مع بعض ومع العالم ككل في بيئة تسودها العدالة والديمقراطية والانسجام. وسيعزز المجتمع الأمني لآسيان أيضا من قدرات آسيان على التصدي للتحديات الأمنية التقليدية وغير التقليدية.

وحصلت جهود آسيان الرامية إلى تحقيق تلك الغاية على زخم قوي بانضمام استراليا والصين والهند واليابان ومنغوليا ونيوزيلندا وبابوا غينيا الجديدة وباكستان وجمهورية كوريا وروسيا إلى معاهدة الصداقة والتعاون. وتتوقع آسيان انضمام المزيد من البلدان في الأشهر القليلة القادمة. وتشكل تلك التطورات دعما كبيرا لمعاهدة الصداقة والتعاون بصفتها مدونة قواعد سلوك تحكم العلاقات بين الدول في المنطقة.

وتمثل مكافحة الإرهاب والجرائم الأخرى عبر الوطنية مجالا آخر ذا أولوية للتعاون بين البلدان الأعضاء في آسيان. وأصدرت آسيان إعلانات مشتركة مع استراليا وكندا والصين والاتحاد الأوروبي والهند واليابان وجمهورية كوريا ونيوزيلندا وباكستان وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية بشأن التعاون في مكافحة الإرهاب والجرائم عبر الوطنية.

ويتجه محفل آسيان الإقليمي، بصفته المحفل الأول المعني بالسلم والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادي إلى أبعد من تدابير بناء الثقة صوب الدبلوماسية الوقائية. وآسيان بصفتها تشكل قوة محفل آسيان الإقليمي الدافعة وسَّعت اتصالاتها مع مختلف المنظمات الدولية والإقليمية بما فيها الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بغية تشاطر الخبرات وأفضل الممارسات في تعزيز السلم والأمن. وفي الحقيقة، شاركت العديد من هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها مثل المنظمة البحرية الدولية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة الشؤون السياسية في الأمم المتحدة في أنشطة محفل آسيان الإقليمي.

وتم إبراز التعاون بين آسيان و الأمم المتحدة في مجال صون السلم والأمن الدوليين خلال مؤتمر القمة الأول لآسيان و الأمم المتحدة المعقود في بانكوك عام ٢٠٠٠ عندما طالب قادة آسيان والأمين العام للأمم المتحدة بتعاون أوثق بين آسيان و الأمم المتحدة في أنشطة تبادل المعلومات وتنظيم مؤتمرات بشأن قضايا تتصل ببناء السلام.

وزاد تعزيز هذا التعاون باتخاذ الجمعية العامة القرارين ٣٥/٥٧ (٢٠٠٢) و٥/٥٩ (٢٠٠٤). ويشجع القراران كلاهما المنظمتين على زيادة اتصالاتهما وتوثيق مجالات التعاون بينهما. وبمساعدة ودعم إدارة الشؤون السياسية في الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

نظمـت سلـسلة مـن الحلقـات الدراسـية في البلـدان الأعـضاء لآسـيان بـشأن بنـاء الـسلام في جنـوب شـرق آسـيا. وتأمـل آسيان تنظيم المزيد من الأنشطة تحقيقا لذلك الهدف.

وبلغ التعاون بين آسيان والأمم المتحدة معلما آخر بعقـد مـؤتمر القمـة الثـاني بـين آسـيان والأمـم المتحـدة في مقـر الأمم المتحدة قبل عام. ووافق مؤتمر القمة على ضرورة زيادة توسيع التعـاون بـين آسـيان والأمـم المتحـدة بمـشاركة مختلـف الوكالات المتخصصة لكي تـشمل كـل المجالات المتـصلة ببنـاء المجتمعـات المحليـة بمـا فيهـا القـضايا الرئيـسية المتعلقـة بالتنميـة ولا سيما استئصال الفقر، وأهـداف الألفيـة الإنمائيـة، والوقايـة من الأمراض المعدية ومكافحتـها، وإدارة مواجهـة الكـوارث، والتجارة والاستثمار، والسلم والأمن.

وتـؤمن آسـيان بأنـه يـتعين علـى المنظمـات الإقليميـة ألا تحـافظ علـى الاتـصالات والعلاقـات مـع مختلـف البلـدان والمنظمـــات الإقليميـــة والدوليـــة ســـعيا إلى إرســـاء الـــسلام فحـسب، بـل استكـشافها وتوسـيعها. وعـلاوة علـى شـركاء حـوار آسـيان الأحـد عـشر، تحـافظ آسـيان علـى المـشاورات الدولية الإقليمية مع أمريكـا اللاتينيـة مـن خـلال محفـل تعـاون جنـوب آسـيا وأمريكـا اللاتينيـة وعمليـة ريـو لاجتمـاع آسـيا وأوروبـا مـع مجلـس التعـاون الخليجـي ومـع منظمـة التعـاون الاقتصادي ومع رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

ولـذا ينبغـي تـشجيع التعـاون بـين المنظمـات الإقليميـة نفـسها. وثمـة مناسـبة طيبـة تحـدث سـنويا خـلال الـدورات السنوية للجمعية العامـة حيـث يمكـن تنظـيم اجتماعـات ثنائيـة علـى هـامش الجمعيـة. ولقـد طـورت آسـيان تقليـد اجتماعاقمـا على المستوى الوزاري مع المنظمات الإقليمية الأخـرى خـلال انعقاد دورات الجمعية العامة.

وتمتلــك مختلــف المنظمــات مــستويات مختلفــة مــن القـدرات والولايـات والمـوارد. ومـن أجـل تقيـيم قـدرقما علـى المـشاركة في جهـود الأمـم المتحـدة في صـون الـسلم والأمـن الدوليين، ينبغي تحديد الميـزات المقارنـة للمنظمـات الإقليميـة. وفي ذلـك الـصدد، لعلـه مـن الـضروري إجـراء دراسـة بـين المناطق بغيـة تحديـد كيـف يمكـن أن تتعـاون كـل منظمـة إقليميـة تعاونا فرديا مع الأمم المتحدة لبلوغ أهدافنا.

ونعتقد أن المناقشة في هـذه الجلـسة العلنيـة هـذا اليـوم عـن هـذه القـضية تـأتي في الوقـت المناسـب وتتـسم بالأهميـة، ويحـدونا الأمـل أن تزيـد مختلـف الأفكـار الـتي تنـشأ هنـا مـن تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية.

الـرئيس (تكلـم بالانكليزيـة): أدعـو الآن صـاحب السعادة السيد يحيى المحمصاني، المراقب الـدائم لجامعـة الـدول العربية، إلى أخذ الكلمة.

السيد المحمصاني باسـم الأمـين العـام لجامعـة الـدول العربية السيد عمرو موسى يـسعدني أن أدلي بالنيابـة عنـه هـذا البيان.

باسـم جامعـة الـدول العربيـة أشـارك في هـذا الاجتمـاع الهـام الـذي يعقـد بـشأن التحـديات الـتي تواجـه التعـاون بـين الأمـم المتحـدة والمنظمـات الإقليميـة في مجـال صـون الـسلم والأمن الدوليين. وأود أن أتقـدم إلـيكم بـصفة خاصـة بالـشكر على ورقة المناقشة التي قدمتموها للاسترشاد بها.

وتحقيقا لما نعالجه اليوم أود أن أطرح أمـامكم النقـاط التاليـة. أولا، إن مهمـة الحفـاظ علـى الـسلم والأمـن الـدوليين التي تشكل العصب الرئيـسي لاختـصاص مجلـس الأمـن تواجـه تحديا خطيرا في وضـع دولي يتـسم بـالتوتر، يفـرض علينـا عبئـا متزايدا، خاصة على مجلس الأمـن والأمـم المتحـدة والمنظمـات الإقليميـة الـتي أصـبحت تجـد أمامهـا أجهـزة يـصعب التعامـل معها دون تعاون وثيق قوي البناء بين هذه المنظمات جميعا.

ثانيا، إن طبيعة العلاقة بين الأمـم المتحـدة والمنظمـات الإقليمية محددة في الفصل الثامن من الميثـاق. ولكـن الظـروف

الدولية أثبتت أن هذه العلاقة بحاجة إلى إعادة النظر بهدف التطوير والتحديث. فمن ناحية، يتزايد عدد الصراعات والمشاكل الإقليمية التقليدية، ومن الناحية الأخرى، تظهر أنماط جديدة من الصراعات ليس من السهل تجاهل تداعياتها على السلم والأمن الدوليين، بل أصبحت تتطلب جهدا ودورا لمجلس الأمن ولأجهزة الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الإقليمية.

ثالثا، هناك تطوير مستمر للآليات المتاحة لدى المنظمات الإقليمية لكيفية التعامل مع الأزمات والصراعات المختلفة وعلى رأسها عملية حفظ السلام. غير أن هذا التطوير لم يعد كافيا، باعتبار أن الإطار المؤسسي والقانوني لم يكتمل، ولن يكتمل إلا بتمكين هذه المنظمة من تفعيل دورها في مجال حفظ السلام بالتنسيق مع مجلس الأمن وضمان عمليات تمويلها وتدريبها وتأكيد كفاءتها، وما نراه في دارفور في السودان أوضح دليل على ذلك.

رابعا، إن تطوير التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ينبغي ألا يكون بمعزل عن تطوير الأمم المتحدة ذاتها وإصلاح مؤسساتها.

ولقد حظيت بشرف عضوية الفريق الرفيع المستوى الذي شكله الأمين العام للأمم المتحدة لدراسة هذا الموضوع. وأعتقد أن الأخذ بما جاء في هذه الدراسة من مقترحات للتعاون بين الأمم المتحدة و المنظمات الإقليمية سيحقق لنا دفعة نحن بحاجة إليها على طريق الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

خامسا، إن التوازن بين أجهزة الأمم المتحدة ذاتها في أداء وظائفها بموجب الميثاق هو مبدأ أساسي لتفعيل الإصلاح. فمع تسليمنا بأن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الأساسية عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ينبغي أن نسلم أيضا بأن نجاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الإنسان ومختلف الهيئات العاملة في مجالات التنمية في الوفاء بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه لا بد أن يكون له تأثيره الإيجابي في خلق الجو المناسب للحفاظ على السلم والأمن. ومن هنا، فإن دعم التعاون بين الأمم المتحدة المنظمات الإقليمية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، بالإضافة إلى مجالات احترام حقوق الإنسان، وتمكين المرأة، سيكون من شأنه تحقيق المزيد من الفعالية في التعاون في مجال الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتحقيق تقدم ملموس فيهما.

سادسا، أصبح إصلاح مجلس الأمن ضروريا. وفي هذا الصدد أؤكد على ضرورة النظر في المقترحين التاليين: أولا، تفعيل المقترح الخاص بزيادة عضوية مجلس الأمن على أساس ولايات متجددة وأطول لعضوية المجموعة، ليكون دوره أكبر على المستويين الدولي والإقليمي. وثانيا تفعيل دور مجلس الأمن في معالجة الصراع الخطير الذي تتعرض له العلاقات بين الغرب والإسلام بصفة خاصة، وهو صراع حضاري وثقافي ولكنه أيضا يمثل صداما سياسيا له تداعياته على السلم والأمن الدوليين. وقد أدى بالفعل إلى حروب وغزوات وإرهاب وعنف. ولست أرى أنه سيُعالج عن طريق حوار الحضارات فقط، وإنما عن طريق تناول مسؤول وشامل لمختلف الجوانب السياسية في إطار مجلس الأمن أو تحت إشرافه.

لست بحاجة إلى التذكير بأن الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية قد نشأتا في وقت واحد. وجامعة الدول العربية هي التوأم الإقليمي للأمم المتحدة، وعاشت معها منذ نشأتها عام ١٩٤٥، نفس الظروف وواجهت معها نفس التحديات. ولقد طورت جامعة الدول العربية آلياتها وأصبح لديها مجلس للسلم والأمن بالإضافة إلى آليات أخرى على رأسها البرنامج العربي، بالإضافة إلى فتح باب الاجتماعات

العامة للجامعة أمام المجتمع المدني بكل أشكاله، إعمالا للشفافية. وفي إطار اقتناعنا هذا، يجري التعاون بين الجامعة العربية والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى وعلى رأسها الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومنظمات الدول الأمريكية، من أجل تحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط. فهذا ما تريده الشعوب العربية وما تريده شعوب الأمم المتحدة جميعا.

ختاما، لكي يحافظ مجلس الأمن على مصداقيته وفعاليته، ندعوه إلى التعامل مع التهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين بالسرعة اللازمة والحياد الضروري. إن ما نراه من دفع المجلس لتناول موضوعات ذات حساسية خاصة بسرعة غير مبررة، ثم منعه عن القيام بمهامه في معالجة أمور أخرى لها نفس الحساسية أو أعلى، تجعلنا وغيرنا نتساءل عن المعايير التي أصبحت تحكم قيام مجلس الأمن باختصاصه الأساسي، ألا وهو الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وهذا ما يهدد مصداقيته ويضعف دوره، وتضعف معه الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

لقد قامت هذه المنظمة الإقليمية، وأعني جامعة الدول العربية، بالدعوة إلى عقد جلسة لمجلس الأمن، تقرر أن تكون غدا، وهدفنا إحياء عملية السلام ووقف التدهور السياسي والأمني و النفسي في المنطقة، مما يهدد السلم والأمن الدوليين والإقليميين. وسيشهد العالم كيف يتصرف المجلس في مواجهة أمر خطير مثل مشكلة الشرق الأوسط، هل سيتراجع ويتردد أم يقدم على الاضطلاع بمسؤولياته؟ إنني واثق، ياسيدتي الرئيسة، بأن المجلس سيشهد تحت قيادتكم جدية ومسؤولية في التعامل مع هذه المسألة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أدعو معالي السيد دو غوخ، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى أخذ الكلمة.

السيد دو غوخ (تكلم بالفرنسية): سنحت لي الفرصة سابقا في هذا العام، أن أقدم لكم لمحة عن برنامج الرئاسة البلجيكية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأود أن أشكركم ياسيدتي الرئيسة على إتاحة الفرصة لي لأخذ الكلمة مرة أخرى هذا اليوم في هذا المحفل الهام جدا.

ويسرني جدا تقدم الحوار بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية. وهذا الحوار مفيد خصوصا في تعزيز نظام الأمن العالمي. فإن التحديات الأمنية التي نواجهها جميعا تتطلب عملا موحدا ومنسقا.

(تكلم بالانكليزية)

ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أكبر المنظمات الإقليمية المنشأة بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة في العالم وأكثرها شمولا. وتهدف ولايتها الأساسية إلى تعزيز الأمن من خلال التعاون. وهذه مسألة تتطلب اهتماما مستمرا واستثمارا متواصلا ومسؤولية مشتركة بالنسبة لنا وللأمم المتحدة، وينبغي أن تكون كذلك. ولقد وضعنا مجموعة من الالتزامات والمعايير والمبادئ التي تربطنا معا والتي نتشاطرها مع المجتمع الدولي، ونسترشد بها في أعمالنا.

ولا يمكن أن يكون هناك سلام وأمن دائمين بدون احترام الديمقراطية والحريات المدنية وحقوق الإنسان. وعلى العكس من ذلك، يتوقف الحكم الديمقراطي الفعال والدائم على الاستقرار. وكذلك لن يكون هناك استقرار دائم بدون تنمية اقتصادية. ولذلك ينبغي لنا أن نولي أهمية فائقة لكل بعد من الأبعاد الثلاثة للنهج الشامل للأمن الذي تتشاطره المنظمتان.

لقد اعتمد المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إعلانا عن التعاون مع الأمم المتحدة في آذار/مارس الماضي، استجابة للدعوات التي وجهتها الأمم المتحدة مؤخرا

بغية تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين، وخاصة القرار ١٦٣١ (٢٠٠٥) وتقرير الأمين العام الذي تلاه.

(تكلم بالفرنسية)

وفي هذا الصدد، يسرني خصوصا التعاون البنّاء مع الأمم المتحدة في العديد من ميادين أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ولذا، مكننا التشديد على مكافحة الجريمة من تعزيز تعاوننا مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة التابع للأمم المتحدة واستخدام إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتشجيع المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية. ولقد مكّن هذا الجهد أيضا من تقديم دعم ملموس لتنفيذ هذه الاتفاقية من خلال مشاركة دول منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وفي مجال النقل، وهو موضوع ذو أولوية هذا العام في الميدان الاقتصادي، تتعاون الرئاسة البلجيكية تعاونا وثيقا مع ممثل الأمم المتحدة السامي للبلدان النامية غير الساحلية وتدعم تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة الذي تمت الموافقة عليه في المآتي عام ٢٠٠٣. وأود أيضا أن أسترعي الانتباه إلى تعزيز التعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا واللجنة الاقتصادية لأوروبا في الأمم المتحدة في تنفيذ صكوكها ومعاييرها القانونية.

(تكلم بالانكليزية)

وتنجم بعض أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مباشرة عن مختلف قرارات مجلس الأمن، في كوسوفو وجورجيا مثلا. وعلاوة على ذلك، تساعد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على تنفيذ قرارات مجلس الأمن في مجال الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، على سبيل المثال. عن طريق هذه الأنشطة، وأيضا عن طريق نقل البيانات والتقييمات والتحاليل، يمكن لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تقدم المعلومات والمساعدة لمجلس الأمن.

ونحن نتطلع قدما إلى مزيد من تطوير ذلك التعاون في ميادين أخرى، مثلا في الوقاية من الصراعات وإعادة التأهيل بعد انتهاء الصراعات، حيث أثبتت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قيمتها المضافة عن طريق أعمال مؤسساتها المتخصصة وبعثاتها الميدانية الـ ١٨ في ١٦ بلدا.

وفيما يتعلق بما تدعى الصراعات الطويلة الأمد في جورجيا وأوسيتيا الجنوبية وناغورني كاراباخ ومولدوفا ترانسدنيستريا، فإن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تقدم مساعيها الحميدة للأطراف لمنع التصعيد ولإيجاد الظروف المؤاتية للتوصل إلى تسوية سلمية. وعلى الرغم من أن المسؤولية في نهاية المطاف عن التوصل إلى حلول تقع على كاهل الأطراف أنفسها، فإن من الطبيعي أن منظمة الأمن والتعاون ورئيسها المسؤول سيتيحان نفسيهما لكل فرصة لتحريك عمليات السلام في هذه الصراعات قدما ولمساعدة الأطراف في التوصل إلى حل.

أود أن أؤكد أيضا على السجل القوي لمنظمة الأمن والتعاون في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك حماية الأقليات، والمحافظة على حرية وسائط الإعلام، والنهوض بالتسامح وتعزيز الديمقراطية. إن المفوض السامي لشؤون الأقليات القومية، على سبيل المثال، هو الأداة الرئيسية للمنظمة لتحديد التوترات العرقية بين الدول الأعضاء وفيما بينها.

وفضلا عن ذلك، فإن لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان أن يقوم بدور هام في رصد الانتخابات وأيضا في مساعدة البلدان في تعزيز التطوير الديمقراطي وحقوق الإنسان.

ومنتدى الأمن والتعاون التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا يتصرف بوصفه أمين معاهدات نزع السلاح وتدابير بناء الثقة. ومنذ ٢٠٠٢ نما مؤتمر الاستعراض الأمني السنوي فأصبح منتدى شاملا للحوار الأمني داخل منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. إن منظمة الأمن والتعاون تشجع أيضا، عن طريق اتصالاتها المنتظمة واجتماعاتها مع الجهات الشريكة من منطقة البحر الأبيض المتوسط وآسيا، تنفيذ تدابير بناء الثقة وبناء الأمن. وتقوم أيضا بنشاطات لبناء القدرات متعلقة بالمنظمات الواقعة خارج المنطقة، مثل الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وهي على استعداد لمواصلة وتوسيع تشاطر تجربتها مع المنظمات المعنية.

(تكلم بالفرنسية)

وأرادت بلجيكا، بتوليها لرئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أن تبين بوضوح التزامها بتعددية الأطراف والتعاون الدولي. وتشجيع التعاون الوثيق بين منظمتينا جزء لا يتجزأ من ذلك الالتزام.

وباسم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يشرفني أن أقوم بإعادة تأكيد دعمنا لتلك الشراكة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدعو سعادة السيد فلاديمير ب. روشايلو، رئيس اللجنة التنفيذية لرابطة الدول المستقلة، إلى أخذ الكلمة.

السيد روشايلو (تكلم بالروسية): في البداية أود أن أعرب عن تقديري لمجلس الأمن على الدعوة إلى المشاركة في هذه الجلسة بشأن المنظمات الإقليمية.

إن رابطة الدول المستقلة تشارك بنشاط في هذه العملية. نعتبر هذه المبادرة بالغة الأهمية وحسنة التوقيت، نظرا إلى أن الهدف الهام لمنتديات كتلك هو تعزيز وضبط قدرات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين. لقد مهد مؤتمر القمة العالمية سنة ٢٠٠٥ السبيل لمزيد من العمل في ذلك المجال. وأيد قادة العالم فكرة تعزيز الروابط بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وقرروا إشراك المنظمات الإقليمية ذات الصلة في أعمال مجلس الأمن.

واتخذ مجلس الأمن، في اجتماعه السنة المنصرمة برؤساء المنظمات الإقليمية، القرار ١٦٣١ (٢٠٠٥)، الذي عن طريقه أكد المجلس على الدور الذي يمكن للمنظمات الإقليمية أن تؤديه في تناول مسائل متعلقة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ويلاحظ الجهود المبذولة في مكافحة الإرهاب، ويحث جميع المنظمات الإقليمية ذات الصلة على تعزيز فعالية جهودها المكافحة للإرهاب.

وجود أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة في حوزة الإرهابيين ومختلف المجموعات الإجرامية عامل بالغ الخطورة يشجع على زعزعة الاستقرار، ما يفضي إلى حالات الصراع التي تشهد المقاومة المسلحة العلنية.

والوسائل الهامة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تتضمن اتفاقية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها، وبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وفي إطار تنفيذ هذه الصكوك، فإن مجلس رؤساء الدول لرابطة الدول المستقلة اتخذ في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ قرارا بشأن وسائل مراقبة عمليات النقل الدولي لعناصر تركيب الصاروخ السمتي المحمول من طرازي ”ايغلا“ و ”ستريلا“ من قِبل دول رابطة الدول المستقلة،

وينص على وجوب القيام بتبادل للمعلومات في جميع الحالات التي تنطوي على نقل واقتناء عناصر تركيب الصاروخ السمتي على أساس الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف التي أُبرمت.

وتعمل بلدان رابطة الدول المستقلة حاليا على صياغة مشروع بيان يتعلق بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة، وسيعطي تعبيرا ملموسا عن التدابير الواردة في برنامج العمل الذي سينفذ على المستوى الإقليمي.

والإرهاب أحد التحديات الأكثر خطورة التي تواجه العالم. في سنة ١٩٩٩ وقّعنا على اتفاق تعاون بشأن مكافحة الإرهاب فيما بين بلدان رابطة الدول المستقلة، ويشكل الاتفاق الأساس القانوني لهيئات رابطة الدول المستقلة ذات الصلة لتنفيذ مختلف التدابير التي ستساعدها في تحديد أعمال الإرهاب وقمعها والتحقيق فيها.

وفي سنة ٢٠٠٠ اعتمد البرنامج الأول للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة لمكافحة الإرهاب، **ما يتطلب** بذل جهود كبيرة من جانب بلدان رابطة الدول المستقلة لإزالة ذلك الوباء. وفي نفس الوقت عززت دول الرابطة جهودها للانضمام إلى اتفاقيات مكافحة الإرهاب الـ ١٢ للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الدولي ولتنفيذ المواد ذات الصلة الواردة في تشريعاتنا.

ومؤتمر قمة رؤساء دول رابطة الدول المستقلة الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ نظر في مسألة حصول تطورات أخرى في التعاون فيما بين بلدان الرابطة من أجل مكافحة الإرهاب وأي تهديدات راهنة أخرى والتحديات الماثلة أمام السلام والاستقرار على ضوء الاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار الرابطة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة. وعقب المناقشات التي أجراها رؤساء دول الرابطة اعتمدوا تصريحا اقترحوا به الدعوة إلى عقد اجتماع استثنائي للجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن مع المنظمات الدولية وبلدان الرابطة، وقد عقد الاجتماع في ٢٦ و ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ في ألماتي بكازاخستان.

والبرنامج التعاوني فيما بين بلدان الرابطة الرامي إلى مكافحة الإرهاب الدولي وأي أشكال وتجليات أخرى للتطرف أعيد التأكيد عليه لفترة السنتين ٢٠٠٥-٢٠٠٧ أيضا. ويدعو ذلك البرنامج، من بين ما يدعو إليه، إلى تطوير التعاون مع المنظمات الدولية في هذا المجال.

وتنفيذ هذه المعاهدات والبرامج العالمية والإقليمية وتعزيز الجهود من أجل مكافحة الإرهاب سيسهمان في صون السلم والأمن الدوليين.

دأبت رابطة الدول المستقلة على التعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وستبقى مستعدة للتعاون معها في مكافحة التهديدات والتحديات القائمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدعو الأستاذ أكمل الدين إحسانوغلو، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، لأخذ الكلمة.

السيد إحسانوغلو (تكلم بالانكليزية): يسرني سرورا عظيما أن أخاطب هذا الاجتماع الفريد الذي تشتد الحاجة إليه بالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي التي تضم ٥٧ بلدا.

ونحن ممتنون لوزير خارجية اليونان على اتخاذه مبادرة جمعنا معا لتبادل الآراء في الموضوع البالغ الأهمية، موضوع السلم والأمن الدوليين.

وأود أن أسلط الضوء أيضا على أهميه الأفكار الواردة في الرسالة المؤرخة ٦ أيلول/سبتمبر التي أعدتها الممثلة الدائمة لليونان، وأود أن أؤكد على الفقرة المتعلقة بأهمية

تغيير استعمال المصطلحات المتعلقة بالمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

أود أيضا أن أشيد بالأمين العام على تقريره الممتاز المعروض علينا.

اليوم، بينما نحاول، من منظور تحليلي، أن نفهم المشاكل العالمية التي يتورط العالم الإسلامي في عدد كبير منها، نرى أن تلك المشاكل ما فتئت تتفاقم، وأن نطاق الأزمات آخذ في الاتساع. ويبدو أن النهج ذات البعد الواحد في معالجة الأزمات يؤدي إلى مزيد من التعقيدات. فعندما تعالج المشاكل حصريا من زاوية الأمن، وعندما لا تُلتمس الحلول إلا بالوسائل العسكرية، لا يمكن حل تلك المشاكل على نحو دائم وشامل. بل إنها على النقيض من ذلك، تصبح أكثر عصيانا على الحل. أما الطرق المختصرة والحلول القصيرة الأجل فإنها تزيد من تعقد المشاكل وتضاعف حدتها.

وبالتالي، إذا كنا نؤيد التسوية الفعالة الدائمة والشاملة والسلمية للأزمات، فلا مفر من إحداث تحول نموذجي في نهجنا. وهذا يقتضي منا أن نفهم أن المظالم السياسية والتخلف وحالة قصور التنمية التي تعيشها المجتمعات، واحتياجها إلى الحكم الرشيد، هي الأسباب الكامنة وراء المشاكل التي نحاول حلها.

وعندما نعقد العزم على التصرف لتسوية المنازعات والصراعات؛ وعندما يتخذ المجتمع الدولي التدابير السليمة لإعلاء احترام الشرعية الدولية؛ وعندما نركز اهتمامنا على الاحتمالات الطويلة الأجل ونتحلى بالصبر والحكمة، بدلا من اللجوء إلى منطق التدخل، سنكون في طريقنا نحو عالم أكثر استقرارا وأمنا وتطورا، تكون فيه الغلبة للتعاون والحوار بدلا من الانفرادية والانقسام.

ومنظمة المؤتمر الإسلامي فيما يخصها، وبالتعاون مع المجتمع الدولي، تشجع على الاعتدال والتحديث والتطوير داخل العالم الإسلامي. وهي تعمل أيضا، وبتركيز جديد على قضايا التنمية، من أجل تكييف برنامج عملها ذي السنوات العشر الذي اعتمدته في مؤتمر القمة الاستثنائي الأخير الذي عقدته في مكة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، مع أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية. ويتضمن برنامج العمل الاشتراك الإيجابي لمنظمة المؤتمر الإسلامي في جميع مراحل إدارة الصراعات، ومكافحة الإرهاب الدولي. ويسرني أن أبلغ المجلس أن منظمة المؤتمر الإسلامي اضطلعت بعدة مبادرات تتعلق بحالات صراع شتى، بما في ذلك في العراق والصومال والسودان وفلسطين ولبنان وفي أماكن أخرى.

وفي ميدان التنمية وبناء السلام، تضطلع منظمة المؤتمر الإسلامي وجهازها المتخصص - المصرف الإسلامي للتنمية - بدور نشط وبنَّاء في أماكن مختلفة. ويمكنهما التنسيق بشكل وثيق مع لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام المنشأة حديثا، في تحقيق أهداف مشتركة، ابتداء بسيراليون بالذات، حيث ينشط الصندوق الاستئماني لإعادة الإعمار والتأهيل والمساعدة الإنسانية التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، إلى جانب المصرف الإسلامي للتنمية، في تنفيذ مشاريع عديدة. ومنظمة المؤتمر الإسلامي على أهبة الاستعداد لمواصلة التعاون مع الأمم المتحدة وجميع المنظمات الأخرى، الدولية والحكومية الدولية والإقليمية والمنظمات الانتقالية، بغية الإسهام إلى أقصى حد ممكن في السلام والأمن العالميين.

وأود أن أؤكد هنا على أهمية المشاركة السياسية لزعماء العالم، ودعمهم للحوار والاعتراف المتبادل، والاحترام والتعاون فيما بين ممثلي الثقافات والحضارات والديانات، لأن تلك القضية اكتسبت مؤخرا مزيدا من الأهمية بسبب آثارها وتداعياتها على السلام والأمن الدوليين.

وفي الختام، أود أن أشدد على الحاجة إلى إعادة تنشيط مبدأ التعددية الذي عركه الزمن، من أجل تعزيز السلام والأمن الدوليين. ولا يمكن تحقيق أهداف السلام والأمن الدوليين والتنمية الاجتماعية والاقتصادية إلا من خلال التعاون على أساس متكافئ ومنصف وعادل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ياب دي هوب شيفر الأمين العام لحلف شمال الأطلسي.

السيد دي هوب شيفر (تكلم بالانكليزية): أولا وقبل كل شيء، أشكركم، سيدي، على مبادرتكم الممتازة، وعلى دعوتكم لي إلى الاشتراك في هذه المناقشة المهمة.

واسمحوا لي أن أدلي ببعض الملاحظات عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية، من منظور حلف شمال الأطلسي.

من نافلة القول إن دول حلف شمال الأطلسي تلتزم التزاما عميقا بالأمم المتحدة. ففي معاهدة واشنطن التي أسست حلف شمال الأطلسي، جدد الحلفاء إيمانهم بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، واعترفوا بالمسؤولية الأساسية التي يتحملها مجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين. وبناء على ذلك، يكون حلف شمال الأطلسي قد قدم فعلا، بل ولا يزال يقدم إسهاما كبيرا، وعلى وجه الخصوص عن طريق قيادة عمليات بتفويض من الأمم المتحدة.

وتتضمن تجارب حلف شمال الأطلسي في مجال التعاون مع الأمم المتحدة، بعثة حفظ السلام في البوسنة والهرسك، ونزع فتيل الأزمة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وتثبيت استقرار الحالة في كوسوفو، وتوفير الأمن والمساعدات في أفغانستان، وتدريب وتجهيز قوات الأمن في العراق، وتوفير المساعدات الإنسانية في باكستان، ومساعدة كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بالتدريب والدعم اللوجستي في السودان.

وبناء على تلك التجارب استقى حلف شمال الأطلسي دروسا مستفادة عن هياكله الذاتية وإجراءاته وقدراته، ونحن الآن بصدد معالجتها. ولكن حلف شمال الأطلسي استفاد أيضا من بعض الدروس المهمة التي أعتقد أن لها مغزى أوسع وخاصة بالنسبة للتعاون مع الأمم المتحدة ومع المنظمات الإقليمية والهيئات الحكومية الدولية الأخرى.

فأولا، من الواضح أن كل منظمة تختلف عن غيرها من حيث قوتها وأنها تحتاج إلى التكامل والتعاضد المتبادل مع المنظمات الأخرى. وحلف شمال الأطلسي يوفر خبرات وقدرات عسكرية لا نظير لها، غير أن التصدي لصراع ما يتطلب من البداية الأخذ بنهج منسق ومتماسك. والتحديد الواضح للمسؤوليات، فيما يتعلق بالتعاون السياسي والعسكري والاقتصادي والإنمائي والتحديات الأخرى للصراع، أمر لا غنى عنه إذا أردنا تعظيم فرصنا في النجاح.

وقد لمست بنفسي قبل أسبوعين فقط في أفغانستان مدى أهمية ذلك الدرس. فحلف شمال الأطلسي، من خلال قوته الدولية للمساعدة الأمنية، يعد بالتأكيد عاملا تمكينيا رئيسيا في ذلك البلد، ولكن الإسهام العسكري في تثبيت استقرار ذلك البلد ليس غاية في حد ذاته. وإذا أردنا الحيلولة دون وقوع أفغانستان من جديد تحت حكم الطالبان، ودون تصدير الإرهاب التعصبي، فعلى جميع الأطراف الفاعلة التي تهتم برفاه ذلك البلد أن تنشط جهودها من جديد لإقامة أفغانستان القوية والقادرة على البقاء.

(تكلم بالفرنسية)

ملاحظتي الثانية تتعلق بدور الدول الأعضاء. ونحن كثيرا ما ننسى حقيقة أن قدرة منظمتنا على التصرف تتوقف

مباشــرة علــى المــشاركة الــسياسية للــدول واســتعدادها للمساهمة – وفي حالة حلف شمال الأطلسي المساهمة المالية والعسكرية – في إدارة الصراع. وبالتالي، ففي إطار منظمتنا المعنية، نحتاج إلى التذكير بأهمية إقامة توازن بين الإرادة السياسية الجماعية والوسائل التي توفرها لنا الدول.

ثالثا، ثمة حاجة إلى إيجاد توازن عادل بين مسؤوليات مختلف الأطراف الدولية الفاعلة ومسؤوليات الأطراف المحلية. وذلك التوازن، بطبيعة الحال، يمثل دالة على نوع الصراع، إلا أنني أشعر أن المنظمات الدولية لديها اهتمام بأن تملك، بأسرع ما يمكن وعلى أكمل وجه ممكن، عمليات السلام والاستقرار وإعادة الإعمار لشعوب وسلطات البلدان المعنية. وأحيانا تكون البدائل أمرا لا غنى عنه، للأسف، ولكن لا يجوز اعتبارها مهربا سهلا، خشية أن تؤدي إلى تقويض الهدف النهائي، وهو الانسحاب في الوقت المناسب.

وملاحظتي الأخيرة هي أننا نحتاج إلى الحفاظ على تأييد الرأي العام الذي بدونه يتهاوى الأساس السياسي لتدخلاتنا والموارد التي نتمتع بها. ولذلك، كان من مسؤولية كل منظماتنا أن توضح أسس ما قد يكون في أحيان كثيرة التزاماً طويل الأجل. وسيكون من المفيد لنا أن نـدلل للجمهور العام ولممولينا على روح التعاون والتضامن المثالية بين المنظمات.

وأود أن أختتم بالترحيب بإنشاء لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام. فتلك خطوة هامة صوب إرساء العمل الجماعي الحقيقي على الصعيد الدولي، والناتو على استعداد للإسهام في عملها. وعلى عاتق الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بصفة خاصة، يقع الدور الرئيسي في صون السلم والأمن الدوليين. وعلى المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى تقع مسؤولية المساعدة. والناتو سيواصل القيام بدوره في ذلك الجهد الجماعي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد نيكولاي بورديوزا، الأمين العام لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي.

السيد بورديوزا (تكلم بالروسية): أشكركم على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة هذا المحفل الهام والتمثيلي. ونرحب بالجهود الرامية إلى تحقيق تعاون أوثق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مع الحفاظ على تقسيم معقول للعمل واحترام صلاحيات الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

ونوافق تماماً على التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المعنون "شراكة أمنية إقليمية عالمية: التحديات والفرص" (S/2006/590). وإننا على يقين من أن تنفيذها سيعزز قدرتنا الجماعية في مجالات منع نشوب الصراع وصنع السلام وحفظ السلام ونزع السلاح وعدم الانتشار. ونؤيد زيادة التعاون مع المنظمات الإقليمية في تسوية الصراعات، على أن يكون هناك فهم واضح بأن على مجلس الأمن أن يقوم بالدور الرئيسي في هذه العملية، بما يتفق مع الميثاق اتفاقاً تاماً.

ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي تتخذ خطوات لبناء القدرات في هذا الصدد من خلال إنشاء عملياتها الخاصة لحفظ السلام، والتي ستسهم في عمليات السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ويمكن للمنظمات الإقليمية أن تقوم بدور هام في تنفيذ استراتيجية بناء السلام، بما في ذلك في إطار لجنة بناء السلام. ونؤيد تكثيف استخدام تلك الهيئة المتخصصة داخل منظومة الأمم المتحدة. ونرى أيضاً أن على المنظمات الدولية الرئيسية أن تتعاون بشكل أوثق مع المنظمات الإقليمية وأن تقوم بدور تنسيقي، كل في مجال نشاطه، إلى جانب تقديم التوصيات العملية وتوفير المعلومات والتشاور مع الوكالات الإقليمية وتوفير الخبرة والمساعدة التقنية.

وفي نفس الوقت، ثمة حاجة إلى تنسيق أوثق للجهود بين المنظمات الإقليمية، وخاصة بين المنظمات التي تقوم بمهام ووظائف مماثلة وتعمل في نفس المنطقة. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن التأييد لفكرة الأمين العام بأن تُنشأ على شبكة الإنترنت قاعدة بيانات بممارسات وقدرات المنظمات الإقليمية الشريكة للأمم المتحدة ووكالات منظومة الأمم المتحدة في مجالات منع نشوب الصراع وحفظ السلام وبناء السلام. وهذا من شأنه مساعدة تلك المنظمات على تنسيق جهودها بفعالية أكبر وتجنب الازدواجية. وستزداد فاعلية تلك الجهود أيضاً إن التزمت المنظمات الإقليمية بإبلاغ الأمم المتحدة بمجرد أن ينشأ تهديد بتفجر حالة صراع داخل منطقة مسؤوليتها. وأقترح إنشاء آلية مماثلة لتنسيق أنشطة مكافحة الإرهاب من خلال هيئات الأمم المتحدة.

وفي الختام، أود الإشارة إلى أننا جميعاً نسعى إلى نفس الهدف: ألا وهو جعل العالم أكثر استقراراً وأمناً. وزيادة تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ستسهم في تحقيق ذلك الهدف. وليس أمام المجتمع الدولي خيار آخر إن كنا نتوخى منع نشوب الصراعات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد تيري ديفيز، الأمين العام لمجلس أوروبا.

السيد ديفيز (تكلم بالانكليزية): في البداية، أشكر الرئاسة اليونانية لمجلس الأمن على عقد مناقشة اليوم.

إن إسهام مجلس أوروبا في صون السلم والأمن الدوليين يستند إلى مفهوم الأمن الديمقراطي. ومجلس أوروبا يعزز الاستقرار على مستوى القارة عبر الدول الأعضاء الـ ٤٦ من خلال الالتزام بالقيم الديمقراطية وقبول معايير قانونية تستند إلى احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. ونرى أن الحرية والأمن لا يمكن الفصل بينهما، ولا تقوم لأحدهما قائمة بدون الآخر.

ومفهومنا للأمن الديمقراطي يقوم على نظام من المعاهدات الملزمة قانوناً. والامتثال للالتزامات يتم رصده باستمرار، وفي حالة الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، يتم إنفاذها من خلال المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، اعتمد مجلس أوروبا مجموعة من الاتفاقيات توفر سبلاً جديدة للحد من قدرة الإرهابيين على الضرب أينما وحينما يريدون. وتجرِّم هذه المعاهدات الجديدة عدداً من الأفعال التي يمكن أن تؤدي إلى أعمال إرهابية، مثل التحريض والتجنيد والتدريب. وهي تعزز التعاون على منع الإرهاب من خلال تعديل ترتيبات تسليم المجرمين والمساعدة المتبادلة بين الدول الأطراف في الاتفاقيات. وأخيراً، فإن هذه الأحكام الجديدة تعزز نظام حماية وتعويض ضحايا الإرهاب.

وأسس هذه السياسة لمكافحة الإرهاب، أو تدابير منع تقويض حقوق الإنسان، يحركها نفس الدافع – أي حماية مواطنينا ومواطني البلدان الأخرى في قارات أخرى. وأكثر سياسات مكافحة الإرهاب فعالية هي السياسة التي تمنع المزيد من الإرهابيين عوضاً عن المساعدة في تجنيدهم، ولذلك تتسم استجابتنا للإرهاب بالإنصاف والقوة. ونهوضنا بالحوار بين الثقافات والأديان يركز على الأسباب الجذرية للإرهاب ويكمل نهجنا الثلاثي الأبعاد إزاء هذا التهديد العالمي.

وتبين هذه النقطة الثالثة أيضاً أن إسهام مجلس أوروبا في بناء السلام والأمن لا يقتصر على وضع المعايير واعتماد الصكوك القانونية. فإلى جانب ذلك، ندير حالياً ثلاث حملات تغطي شواغل عالمية تتصدر جدول أعمال الأمم المتحدة لتعزيز الأمن البشري.

ومجلس أوروبا قد أطلق حملة لمكافحة الاتجار بالبشر. وبالترادف مع ذلك، دشن المجلس برنامجاً من ثلاث سنوات

للنهوض بحقوق الطفل وحماية الأطفال من العنف. وفي نفس الوقت، ندير حملة للشباب بشأن التنوع وحقوق الإنسان والمشاركة، وذلك تحت شعار ”كلنا مختلفون، كلنا سواسية“. وهدف هذه الحملة إشراك المواطنين في الجهود للقضاء على العنصرية والتمييز والتعصب، وللأسف فإن هذه الأمور ما زالت قائمة بل وتزداد نمواً في أنحاء كثيرة من أوروبا. وبالرغم من النطاق الجغرافي لهذه الحملة، إلا أن رسالتها عالمية.

وإعادة الإعمار بعد الصراع جزء هام آخر في عملنا. وكوسوفو خير مثال لذلك. فمجلس أوروبا يتعاون تعاوناً وثيقاً مع السيد مارتي أهتيساري وفريقه في مجالات مثل اللامركزية والقانون الدستوري وحقوق الإنسان والتراث الثقافي. وثمة أمثلة ناجحة أخرى لعملنا، منها الترتيبات مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بشأن تنفيذ الاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات القومية، ومع البعثة والناتو بشأن تنفيذ آليات الرصد للجنتنا المعنية بمنع التعذيب. ولأن كوسوفو ستبقى جزءاً من أوروبا، بغض النظر عن مركزها في المستقبل، فإننا نؤمن بأن كل المقيمين هناك ينبغي أن تحميهم الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

وفي الختام، سأتطرق بإيجاز إلى بعض المسائل التي أثيرت في الفرع جيم من ورقة المناقشة (S/2006/719، المرفق) التي عممتها الرئاسة اليونانية في هذه الجلسة.

وفيما يتعلق بالعلاقة العامة بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا وبين الأمم المتحدة والعديد من الهيئات الدولية الحكومية الأخرى الممثلة هنا، أعتقد أننا نتفق جميعا على أن صون السلم والأمن الدوليين من مسؤولية الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم وأن هناك صلة واضحة بين الأمن الإقليمي والأمن العالمي.

وبينما أرحب بفكرة توضيح دور كل هيئة من الهيئات – ويمكن أن يتم ذلك من خلال اتفاقات إطارية مع الأمم المتحدة – يحدوني الأمل في أن نتمكن من اعتماد نُهج تتوخى النتائج وألا نهدر وقتنا وطاقتنا في مجالات لغوية ومحاولة تصنيف منظمات لا يمكن تصنيفها. ونحن جميعا متفردون، ولكن لنا سمات خاصة تعكس تاريخنا وجغرافيتنا ورسالتنا في الحياة.

وفي نهاية المطاف، إن مما يهم فعلا هو الإرادة السياسية والقدرة التي تتمتع بها كل منظمة على التنفيذ. ويتطلب الأمر المزيد من العمل لا المزيد من الكلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نظرا لضيق الوقت، لن يتمكن صاحب معالي السيد مهيا – روزفان أنغرونو، وزير خارجية رومانيا من الإدلاء ببيانه شخصيا في هذه الجلسة. بيد أن وفده سيقدم بيانه الذي سيصدر بصفته وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

معروض على المجلس نص بيان من الرئيس باسم المجلس يتعلق بالبند المدرج في جدول أعمال المجلس. وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وسيصدر البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2006/39.

واسمحوا لي أن اغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني لجميع المشاركين في هذه الممارسة البناءة والمشتركة الرامية إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

لا يوجد متحدثون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٠.